♦لماذا الاستهداف الإسرائيلي للأخ أبو مازن؟

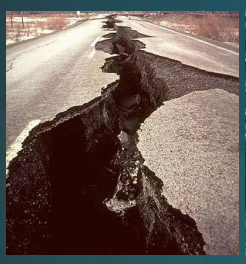

♦الزلزال الأعظم وتوابعه التي سبقته

♦ما بين اللاجئ والمهاجر

♦مذبحة صبرا وشتيلا في عيون وقحة

فتح

العدد ٦٨ أيلول -تشرين الأول / سبتمبر - أكتوبر ٢٠١٢

لا وطن لنا إلا فلسطين

ولا أرض لنا إلا فلسطين

ولن نقبل بغيرها بديل

نشرة دورية تصدر عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) مكتب الإعلام -إقليم جمهورية مصر العربية

في هذا العدد

كلمتنا ٣

مقالات

لماذا هذا الاستهداف الإسرائيلي للأخ أبو مازن؟ ٩

حملة ليبرمان ١٠

ما بين اللاجئ والمهاجر ١١

الزلزال الأعظم وتوابعه التي سبقته ١٣

تقارير

علاقات دولية

أبو مازن و خطوات على طريق الاعتراف بالدولة الفلسطينية ٢٠١٢ ..... ١٥

إسرائيل من الداخل

أمنيون اسرائيليون ينشرون سيناريوهات قاتمة لإسرائيل في حالة توجيه ضربة عسكرية لإيران ٢٠

الصحافة الإسرائيلية في ازمة ...والمؤشر (معاريف) ٢١

انتهاكات إسرائيلية

سرقة المياه الفلسطينية.. ومخططات الترحيل الإسرائيلية ٢٤

المقدسات الفلسطينية.. و"تدفيع الثمن"! ٢٦

القدس في خطر إلى متى الصمت؟ ٢٨

الاعتداء على الأسيرات الفلسطينيات سياسة الاحتلال لإذلالهن وعائلاتهن ٢٩

فلسطينيات

الأخت المناضلة سميرة أبو غزالة ٣١

فعاليات إقليم حركة فتح في جمهورية مصر العربية ٣٢

ادب وفنون

مهرجان تورونتو بوابة البوح السينمائي بكندا يحتضن فلسطين ٣٨

مذبحة صبرا وشاتيلاً في عيون وقحة ٤١

حلقات متتالية

لمـاذا أنـا فـتـح؟ (الحلقة الرابعة) ٤٣

من قصص البطولة والفداء

الذكرى الـ١٢ لانتفاضة الاقصى ٤٥

قرى فلسطينية مدمرة

قرية المُجيدل ٤٦

المراسلات

تصميم وإخراج/ أحمد عوض

● مكتب الإقليم :

٢٠ شارع عدلي- القاهرة- ج.م.ع

تليفون:٠٠٢/٠٢/٢٣٩٣١٠٣٧

فاكس :٠٠٢/٠٢/٢٣٩٢٢٤٥٥

● مكتب الإعلام :

٨أ ش الألفي - وسط البلد - القاهرة

تليفون : ٠٠٢/٠٢/٢٥٧٥٦١٤٩

فاكس : ٠٠٢/٠٢/٢٧٧٣٦١٢٠

● البريد الإلكتروني:

media@fateheg.org

كلمتنا

تهديد مكرر لاغتيال الرئيس

- **في تاريخ الشعوب والدول والأمم** لم نشهد حالة تشبه كيان يخرج عن القواعد ويمارس شذوذاً والعالم الأول يقف معه يصفق له ، ويكاد يحتفل به فيما تغض الأنظمة في المنطقة النظر عن الخطر الكامن في امتلاك إسرائيل للسلاح النووي ورفضها رفضاً قاطعاً التوقيع على المعاهدة المتعلقة بانتشار السلاح النووي !!!

ممنوع على إيران تطوير برنامجها النووي ولو للأغراض السلمية ومسموح لإسرائيل !!! من قال إلا إيران ستظل في مواجهة مع الغرب ، وإسرائيل حليفاً ؟ ألا يمكن أن تتغير الأمور وتنقلب ؟! إننا أمام معاهدة لمنع انتشار الأسلحة النووية ، ومن لا يوقع عليها يكون خارج على الإرادة الدولية ، ويحمل في نواياه غدراً وفي سياسته عدواناً وإرهابا .

الولايات المتحدة تمتنع عن التصويت أوروبا تمتنع عن التصويت على قرار بإدانة إسرائيل لرفضها التوقيع على معاهدة انتشار النووي، هل تظن الولايات المتحدة وأوروبا أن العالم لا يرى ولا يسمع وقد لا يتكلم ؟!

إذا كانت تلك هي الفرضية فليرجع الغرب وأمريكا ، إلى ثورات المنطقة . سبب الثورات هو الظلم والكيل بمكيالين، والتحكم الاستعماري والسيطرة والنهب ، والاحتلال .

- **إسرائيل** أيضاً تمضي قدماً في إرهاب الدولة . إسرائيل التي هددت بقتل الرئيس ياسر عرفات ، ثم نفذت ، تهدد الآن باغتيال الرئيس محمود عباس أبو مازن التهديد مرة من قبل شارون ، والتهديد الآن من ليبرمان القادم شخصياً من روسيا ، ولا صوت يخرج من الغرب مستنكراً .

- **ما تزال القدس** تأن والعرب والمسلمون بدون رد فعل ، يحفظ لهم كرامتهم الدينية ومقدساتهم ، والعالم يتفرج . هل مازالت الولايات المتحدة والغرب عند رأيهم المعادي للعرب والمسلمين ؟ إذا لم تحل هذه المعادلة الصعبة فيتوقف الغرب عن الانحياز لإسرائيل ومعادات العرب والمسلمين ، وإذا لم تلتزم وتدعم إسرائيل للقرارات الدولية ، إنه لا سلام ولا أمناً ولا استقرار ينعم به العالم والشعوب .

- **ليست القدس** وحدها تعاني من الإرهاب اليومي والاحتلال ، وقضم الأرض ، وسرقة التراث والمقدسات .

- **هناك الأسرى** كذلك الذين تستمر معاناتهم وعذاباتهم ، والذين ينامون ويصحون على قهر وإرهاق .

- **متى يتوقف هذا كله ؟** حتى اللحظة لا نسمع سوى صرخات ومناشدات ، ومحاولات للفت النظر وتركيز الضوء ، على سياسة الكيل بمكيالين . فهل يستمر الصراخ فحسب ؟ أم أن عملاً وفعلاً ومقاومة ، لا بد أن تتصاعد لرفع الظلم وإزالة الاحتلال والعودة بالكيل إلى توازنه .

هي أسئلة للجميع وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وأوروبا .

ولكنها أسئلة أيضاً وبشكل أساسي للثورات العربية التي عليها أن تتجمع بسرعة لتحرر أوطانها من الظلم والعداء للعرب والمسلمين ؟!

نص خطاب الرئيس محمود عباس امام الامم المتحدة
٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة
السادة رؤساء الوفود

السيدات والسادة

أود في البداية أن أعبر عن التقدير لرؤساء وفود الدول الأعضاء الذين شددوا في كلماتهم على ضرورة التقدم نحو تحقيق السلام العادل في منطقتنا بما يؤمن للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة.

السيدات والسادة

لقد أكدت أحداث العام الماضي صحة ما لم نتوقف لحظة عن الإشارة إليه والتحذير من خطورته الكارثية ألا وهو الاستيطان العنصري الإسرائيلي لبلادنا.

وخلال الشهور الماضية أصبحت اعتداءات الميليشيات الإرهابية للمستوطنين واقعا يوميا إذ بلغ عددها منذ مطلع العام الحالي ٥٣٥ اعتداء، وبتنا أمام موجات لا تتوقف من الاعتداءات التي تستهدف مواطنينا ومساجدنا وكنائسنا وأديرتنا وبيوتنا ومدارسنا، وتصب حقدها ضد الأشجار والحقول والمزروعات والممتلكات، وأصبح مواطنونا أهدافا ثابتة لأعمال القتل والتنكيل وسط تواطؤ تام من قبل جيش الاحتلال والحكومة الإسرائيلية.

ولم يكن تصعيد المستوطنين لاعتداءاتهم ولا يجب أن يكون أمرا مفاجئا لأحد، فهو نتاج طبيعي لاستمرار الاحتلال ولسياسة حكومية تعتبر تشجيع الاستيطان والمستوطنين وإرضاءهم أولويتها المطلقة، وهو وليد شرعي لمناخ عنصري تغذيه ثقافة التحريض في المناهج الدراسية الإسرائيلية، وفتاوى المتطرفين المشبعة بالكراهية، وترسخه سلسلة من القوانين التمييزية ضد الفلسطينيين تم سنها واقتراحها خلال السنوات الماضية، وأجهزة أمن ومحاكم تجد الأعذار لجرائم المستوطنين وتسارع لإطلاق سراحهم إن صدف واعتقل أحد منهم، ولجان تحقيق رسمية وعسكرية تخترع المبررات لجنود أقدموا على ما يعتبر جرائم حرب واضحة ومارسوا القتل والتعذيب والتنكيل بمواطنين مسالمين.

وخلال عام مضى منذ انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة واصلت سلطات الاحتلال حملتها الاستيطانية مركزة على القدس ومحيطها، حملة تستهدف تغيير الطابع التاريخي والمشهد البهي والمحفور في أذهان البشرية للمدينة المقدسة، وتمارس تطهيرا عرقيا بحق المواطنين الفلسطينيين بهدم البيوت ومنع البناء ومصادرة الهويات والحرمان من الخدمات الأساسية خاصة في مجال الأبنية المدرسية، وإغلاق المؤسسات وإفقار المجتمع المقدسي عبر حصار الحواجز والجدران الذي يخنق المدينة ويمنع ملايين الفلسطينيين من الوصول الحر إلى مساجدها وكنائسها وإلى مدارسها ومستشفياتها وأسواقها.

كما واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أعمال البناء الاستيطاني في مناطق مختلفة في الضفة، وواصلت فرض حصارها الخانق وغاراتها واعتداءاتها على أبناء شعبنا في قطاع غزة الذي ما زال يعاني إلى الآن من الآثار الكارثية للحرب العدوانية المدمرة التي شنت عليه منذ سنوات، وواصل اعتقال نحو خمسة آلاف من أسرى الحرية الفلسطينيين في سجونها.

ونحن في هذا المجال ندعو المجتمع الدولي لإلزام الحكومة الإسرائيلية باحترام اتفاقيات جنيف، والتحقيق في ظروف اعتقال الأسرى الذين نشدد على ضرورة الإفراج عنهم وهم جنود شعبهم في نضاله من أجل الحرية والاستقلال والسلام.

ومن جانب آخر، واصلت سلطات الاحتلال تشديد الحصار وفرض القيود الصارمة على التنقل، ومنع السلطة الفلسطينية من تنفيذ مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات للمواطنين الذين يمنعون من زراعة أراضيهم ويحرمون من مياه الري، كما تقوم بمنع إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية والإسكانية من قبل القطاع الخاص في مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية المصنفة كمناطق خاضعة للسيطرة المطلقة للاحتلال والتي تبلغ مساحتها نحو ٦٠% من أراضي الضفة، بل إن الاحتلال يعمد إلى هدم ما تبنيه السلطة من مشاريع ممولة من الأشقاء والأصدقاء، ويخرب ما تشقه السلطة من طرق ويهدم البيوت البسيطة للمواطنين والمنشآت الزراعية، حيث أقدمت سلطات الاحتلال خلال الشهور الاثني عشر الماضية على هدم ٥١٠ منشأة فلسطينية في هذه المناطق وتشريد ٧٧٠ مواطنا من أماكن إقامتهم. وهي إجراءات تلحق أكبر الضرر باقتصادنا وتعرقل البرامج التنموية للسلطة ونشاط القطاع الخاص، وتزيد من المصاعب المعيشية لمواطنينا كما أكدت المؤسسات المالية الدولية.

إن مجمل السياسة الإسرائيلية يصب في المحصلة في إضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية وإفشالها في القيام بمهامها ووظائفها وتنفيذ التزاماتها وهو ما يهدد بتقويض وجودها كله وبانهيارها.

ويجرى ذلك كله في إطار خطاب سياسي إسرائيلي لا يتردد في إبراز المواقف العدوانية المتطرفة، خطاب يقود في كثير من جوانبه وفي تطبيقاته العملية على الأرض إلى مهاوي الصراع الديني، وهو ما نرفضه بحزم انطلاقا من مبادئنا وقناعاتنا، ولإدراكنا لما يعنيه من إذكاء للنار في منطقة بالغة الحساسية ومليئة بنقاط التفجر الساخنة، ولما يقدمه من وقود للمتطرفين من مختلف الجهات خاصة أولئك الذين يحاولون استخدام الأديان السماوية السمحة كمبرر أيديولوجي لإرهابهم.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

لقد قمنا من جانبنا وكدلالة على الجدية وإثباتا للنية الصادقة في فتح كوة في الطريق المسدود بإجراء محادثات استكشافية مع الحكومة الإسرائيلية في مطلع هذا العام بمبادرة من المملكة الأردنية، كما أننا شجعنا دولا عدة أبدت رغبة في الإسهام بجهودها لكسر حلقة الاستعصاء، وبادرنا من جهتنا بطرح عدة مبادرات لخلق ظروف مواتية لاستئناف المفاوضات، غير أن النتيجة لكل هذه المبادرات كانت وللأسف سلبية جدا.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

لا توجد إلا قراءة واحدة لما تقوم به الحكومة الإسرائيلية من ممارسات على أرضنا ولما تقدمه لنا من مواقف حول مضمون اتفاق الوضع الدائم لإنهاء الصراع وتحقيق السلام، قراءة واحدة تقود إلى نتيجة واحدة هي أن الحكومة الإسرائيلية ترفض حل الدولتين.

لقد مثل حل الدولتين، أي إقامة دولة فلسطين بجانب دولة إسرائيل روح وجوهر المصالحة التاريخية التي إقترحها اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل قبل ١٩ عاما تحت رعاية الولايات المتحدة في حديقة البيت الأبيض، مصالحة قبل فيها الشعب الفلسطيني أن يقيم دولته على ٢٢ % من أراضي فلسطين التاريخية من أجل صنع السلام.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تسارعا وتكثيفا ممنهجا للخطوات الإسرائيلية الهادفة لتفريغ الاتفاق من محتواه، ولبناء وقائع على الأرض الفلسطينية المحتلة تجعل من تنفيذه أمراً بالغ الصعوبة أن لم يكن مستحيلا.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

إن الحكومة الإسرائيلية تريد مواصلة احتلالها للقدس الشرقية، وضم مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إليها، ومواصلة احتلال نسبة كبيرة أخرى تحت مسميات مختلفة، وترفض البحث الجدي في قضية اللاجئين الفلسطينيين وتريد مواصلة احتلال أحواض المياه الفلسطينية، وتريد مواصلة سيطرتها على أخصب أراضينا الزراعية وعلى أجوائنا وهوائنا وحدودنا.

إن الخارطة والحدود النهائية التي يمكن رسمها وفقاً لهذه المواقف الرسمية الإسرائيلية ستظهر لنا الآتي-:

معازل فلسطينية صغيرة محاصرة بالكتل الاستيطانية الضخمة وبالجدران والحواجز والمناطق الأمنية الواسعة والطرق المخصصة للمستوطنين، وستكون بالتالي خاضعة للهيمنة الكاملة لاحتلال عسكري استيطاني يعاد إنتاجه بمسميات جديدة، كالخطة أحادية الجانب لإقامة ما يسمى الدولة ذات الحدود المؤقتة.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

إن إسرائيل ترفض إنهاء الاحتلال، وترفض أن يحصل الشعب الفلسطيني على حريته واستقلاله، وترفض قيام دولة فلسطين.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

إن إسرائيل تعد الشعب الفلسطيني بنكبة جديدة.

السيدات والسادة

إنني أتحدث باسم شعب غاضب، شعب يشعر أنه في حين يطالب بحقه في الحرية ويتبنى ثقافة السلام ويتمسك بمواثيق وقوانين وقرارات الشرعية الدولية، تستمر سياسة إغداق المكافآت على إسرائيل التي تتبنى حكومتها سياسة الحرب والاحتلال والاستيطان، ويجري السماح لها بالإفلات من المحاسبة والعقاب، ويعرقل البعض اتخاذ موقف حاسم تجاه انتهاكاتها للمواثيق والقانون الدولي، إن هذا يمثل في واقع الأمر رخصة للاحتلال ليواصل سياسة الاستئصال والتطهير العرقي وتشجيعا له ليعزز نظام الأبرتهايد ضد الشعب الفلسطيني.

السيدات والسادة

رغم كل ما نشعر به من غضب نؤكد باسم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وبدون تردد، أننا متمسكون بهدف السلام وبالشرعية الدولية ومواثيقها وقراراتها قدر تمسكنا بحقوقنا الوطنية الثابتة، ومتمسكون بنبذ العنف ورفض الإرهاب بجميع أشكاله وخاصة إرهاب الدولة.

ورغم ما نشعر به من خيبة أمل نواصل مد أيادينا صادقين إلى الشعب الإسرائيلي من أجل صنع السلام، فنحن ندرك أنه وفي نهاية المطاف لا بد أن يعيش ويتعايش الشعبان كل في دولته فوق الأرض المقدسة، وندرك أن التقدم نحو صنع السلام يتم عبر المفاوضات بين منظمة التحرير وإسرائيل.

ورغم كل تعقيدات الواقع وإحباطاته نقول إنه ما زالت أمام العالم فرصة قد تكون الأخيرة لإنقاذ حل الدولتين، ولإنقاذ السلام.

غير أن هذه المهمة الملحة يجب أن تتم عبر مقاربة جديدة. إن من سيسارع لنصحنا بتكرار تجربة ثبت عقمها بالتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية عليه أن يدرك أن مفاوضات بلا مرجعية واضحة تعني استنساخا للفشل وغطاء لتعزيز الاحتلال، وإجهازا على عملية سلام تحتضر. وكل من سينصحنا بالانتظار عليه أن يدرك أن الواقع الملتهب في بلادنا ومنطقتنا له توقيته الخاص ولا يحتمل مزيدا من التسويف والتأجيل، ولا موقعا متأخرا في جدول أعمال العالم.

إن المقاربة المطلوبة لإنقاذ فرصة السلام

تفترض بادئ ذي بدء أن الاحتلال الاستيطاني العنصري يجب أن يدان وأن يعاقب وأن يقاطع من أجل أن ينتهي وأن يرحل، وهذه المقاربة تتطلب أيضا أن يتم تكريس واعتماد مرجعيات وأسس الحل للصراع، المقرة منكم جميعا.

إن مكونات الحل العادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا تحتاج جهدا لاكتشافها بل إرادة لتبنيها، ولا تتطلب مفاوضات ماراثونية لتحديدها بل نية صادقة مخلصة للتوصل إلى السلام، وهي ليست لغزا خفيا ولا أحجية مستعصية بل هي أكثر الأسرار وضوحا وشيوعا في العالم.

إنها تشمل إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية فوق كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضيةِ اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار ١٩٤ كما نصت مبادرة السلام العربية.

إن المكونات الجوهرية لحل الصراع موجودة في وثائق وقرارات الأمم المتحدة، وفي قرارات المنظمات الإقليمية ابتداء من الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الإفريقي وموجودة في بيانات الاتحاد الأوروبي وصولا إلى الرباعية الدولية.

إن المجتمع الدولي مجسدا في الأمم المتحدة مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بتحمل مسؤولياته، إن مجلس الأمن الدولي مطالب بسرعة بإصدار قرار يتضمن ركائز وأسس حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي ليكون مرجعية ملزمة ومرشدا للجميع إذا أريد لرؤية حل الدولتين، فلسطين وإسرائيل، أن تصمد، وللسلام أن يسود في أرض السلام، مهد المسيح عليه السلام ومسرى النبي محمد –صلى الله عليه وسلم- ومثوى سيدنا إبراهيم عليه السلام، أرض الديانات السماوية الثلاث.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

إن قيام دولة فلسطين الحرة المستقلة هو قبل كل شيء وبعد كل شيء حق مقدس للشعب الفلسطيني، واستحقاق واجب الأداء منذ عقود طويلة.

وفي الوقت نفسه فإن السلطة الفلسطينية أكدت من خلال تنفيذ برنامج بناء مؤسسات الدولة القدرة على صياغة نموذج متقدم لدولة عصرية فعالة، عبر تطوير أداء مؤسساتها ودوائرها، وإدارة المال العام باعتماد معايير متقدمة، واعتماد الشفافية والمساءلة، وقواعد الحكم الرشيد.

إن هذه الإنجازات اعتبرتها لجنة تنسيق المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني (AHLC) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تجربة مبهرة وقصة نجاح أشادت مجددا بها في أحدث تقاريرها خلال الأيام القليلة الماضية، مؤكدة الجاهزية التامة للسلطة الفلسطينية للتحول إلى دولة مستقلة، أن الاحتلال الإسرائيلي يبقى العائق الوحيد أمام قيام دولة فلسطين.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

عندما تقدمنا قبل عام خلال الدورة السابقة للجمعية العامة بطلب إلى مجلس الأمن الدولي كي تتبوأ دولة فلسطين مكانها المستحق بين أمم العالم كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة أثيرت ضجة عدائية كبرى من قبل البعض ضد خطوة سياسية ودبلوماسية سلمية بامتياز هدفت إلى إنقاذ عملية السلام بتكريس قواعدها وأسسها، وتم إحباط مسعانا رغم أن الغالبية الساحقة من دول العالم أيدت وتؤيد مطلبنا.

ولكن وعندما أتيح لدول العالم أن تعلن موقفها بعيدا عن أي قيود أو 'نقض' في الخريف الماضي فقد صوتت وبقوة ورغم الضغوط الهائلة لصالح قبول فلسطين، عضوا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وها قد مر عام وفلسطين، وطن محمود درويش وإدوارد سعيد، تمارس دورها في اليونسكو بمسؤولية ومهنية عالية، وتلتزم بالمواثيق الدولية، وتتعاون مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق أهداف المنظمة، وتقدم نموذجا لما سيكون عليه إسهامها الإيجابي البناء في المنظمات الأممية.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

من أجل تعزيز فرص السلام سنواصل مساعينا للحصول على عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، وللهدف نفسه فقد بدأنا مشاورات مكثفة مع مختلف المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء كي تعتمد الجمعية العامة قرارا يعتبر دولة فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة خلال هذه الدورة، ونحن على ثقة أن الغالبية الساحقة من دول العالم تؤيد مسعانا حرصا على تعزيز فرص السلام العادل.

ونحن في مسعانا لا نهدف إلى نزع الشرعية عن دولة قائمة هي إسرائيل بل إلى تكريس دولة يجب أن تقام، هي فلسطين.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

لقد مر ٦٤ عاما على النكبة، وتوفيت نسبة كبيرة من الذين كانوا ضحايا مباشرين لها وشهدوا وقائعها الرهيبة، ماتوا وهم يصونون في ذاكرتهم وفي قلوبهم الذكريات

الحميمة عن عالمهم الجميل الذي دمر، وبيوتهم الدافئة التي هدمت، وقراهم الوادعة التي محيت عن الوجود، وعن نهضة حواضرهم التي قوضت، وعن الأحباء والأعزاء من الرجال والنساء والأطفال الذين قتلوا في الحروب والمجازر والاعتداءات والغارات والاجتياحات، وعن بلاد جميلة كانت منارة للتعايش والتسامح والتقدم وتلاحق الحضارات، ماتوا في مخيمات التشريد واللجوء التي طردوا إليها بعد اقتلاعهم من أرضهم وهم ينتظرون لحظة يستأنفون فيها حياة توقفت، ويكملون فيها رحلة تقطعت، ويرممون أحلاما تكسرت، ماتوا وهم يتمسكون بحقهم الإنساني المشروع في العدل والحرية وبتصحيح الظلم التاريخي غير المسبوق الذي ارتكب بحقهم.

والآن فان ٧٧ % من أبناء الشعب الفلسطيني تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما، هم لم يخبروا فظائع النكبة، ولكنهم يعرفون تفاصيل وقائعها الرهيبة جيدا من روايات الآباء والأجداد، وهم يعانون آثارها المستمرة حتى الآن وكل يوم من خلال ممارسات الاحتلال والمستوطنين فوق أرض تضيق بهم، وقبالة أفق ينسد أمام أحلامهم العادية البسيطة، وإذ يرون وطنهم وحاضرهم ومستقبلهم عرضة للاستلاب، فإنهم يقولون بحسم: لن نسمح بوقوع نكبة جديدة.

السيدات والسادة

أقول لكم إن الشعب الفلسطيني الشجاع لن يسمح بأن يكون ضحية نكبة جديدة. إن شعبي سيواصل ملحمة صموده وبقائه الأبدي فوق أرضه الطيبة التي يحمل كل شبر فيها شواهد ومعالم تنطق بعلاقته المتفردة والمتجذرة بها عبر التاريخ القديم، فلا وطن لنا إلا فلسطين، ولا أرض لنا إلا فلسطين، إن شعبنا سيواصل بناء مؤسسات دولته، وسيواصل الجهد لتحقيق المصالحة الوطنية لاستعادة وحدة الوطن والشعب والمؤسسات، عبر الاحتكام إلى صناديق الاقتراع لتكريس الخيار الديمقراطي التعددي كما أن شعبنا مصمم على مواصلة المقاومة الشعبية السلمية المتوافقة مع القانون الإنساني الدولي ضد الاحتلال والاستيطان ومن أجل الحرية والاستقلال والسلام.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

امنعوا وقوع نكبة جديدة في الأرض المقدسة ادعموا إقامة دولة فلسطين الحرة المستقلة الآن ولينتصر السلام قبل فوات الأوان.

مقالات

لماذا هذا الاستهداف الإسرائيلي للأخ أبو مازن؟

السفير الدكتور / بركات الفرا

معتمد إقليم حركة فتح في جمهورية مصر العربية

كثفت إسرائيل في الفترة الاخيرة حملتها ضد الأخ الرئيس أبو مازن، وهدد وتوعد ليبرمان وزير خارجيتها ووجه للرئيس اتهامات باطلة، سواء كانت هذه الاتهامات تتعلق بأن الرئيس لا يعمل من أجل السلام أو أنه يريد أن يعزل إسرائيل دولياً أو أشياء وتلفيقات أخرى، ولم يتوقف الأمر عند الاتهامات، بل وصلت إلى حد التهديد بالتخلص من الرئيس، وهذه سياسة إسرائيلية مُتبعة، فقد اغتالت من قبل الرئيس الراحل أبو عمار و العديد من القيادات الفلسطينية، فلقد تعودنا على هذه الأساليب الإرهابية الإسرائيلية.

لعل السؤال المطروح الآن، لماذا هذه التهديدات والاتهامات، وهل فقط هي مجرد تهديدات أم أنها تهديدات حقيقية؟ وهل إسرائيل تهدد بمعزل عن الولايات المتحدة الأمريكية؟

نحن نعلم يقيناً أن الحركة السياسية النشطة التي قادها الرئيس أبو مازن واستطاع من خلالها أن يُقنع كل الدول التي زارها، بعدالة القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني الثابت في وطنه وفي إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على خط الرابع من يونيو عام ١٩٦٧، وحل قضية اللاجئين على أساس قرار الأمم المتحدة ١٩٤ ومبادرة السلام العربية، وأن القيادة الفلسطينية عملت وتعمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل وقدمت كل ما طُلب منها وأوفت بالتزاماتها سواء في خارطة الطريق أو الرباعية الدولية أو مؤتمر أنابوليس، **(بل استطاع الرئيس أن يُقنع الايباك الصهيوني في أمريكا عندما التقاه في واشنطن، أن الشعب الفلسطيني يريد السلام ويعمل من أجل السلام، حتى أن كبار الايباك خرجوا ليقولوا لقد وجدنا شريك فلسطيني للسلام فأين الشريك الإسرائيلي؟)**، وفي المقابل لم تفِ إسرائيل بأي استحقاق من أجل السلام، بل قوّضت ومستمرة في تقويض عملية السلام باستمرار الاستيطان وتهويد القدس ورفضها إعطاء الشعب الفلسطيني حقه المشروع في وطنه، وعدم انصياعها لقرارات الشرعية الدولية المتكررة والمتعاقبة ولم تعترف لا بالقانون الدولي ولا بالقانون الدولي الإنساني ولا بحقوق الأنسان.

ونتذكر جميعاً الخطاب التاريخي للرئيس في الأمم المتحدة في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١ وترحيب العالم بهذا الخطاب الذي بقدر ما غاظ الأعداء فقد نال إعجاب الأصدقاء، وفي هذا الشهر سيتوجه الرئيس إلى الأمم المتحدة ليُلقي خطابه في ٢٧ سبتمبر وسيتقدم بطلب للأمم المتحدة لقبول فلسطين دولة غير عضو بالأمم المتحدة Non Member State على خط الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية مع بقاء طلب العضوية الكاملة الذي تقدم به الرئيس في العام الماضي يأخذ مساره في مجلس الأمن.

ومن هنا فإن ضغوطاً مكثفة وتهديدات علنية ومبطنة تعرض ويتعرض لها الأخ أبو مازن من قبّل إسرائيل وغيرها، مع أن الجميع يعلم أن الشعب الفلسطيني اختار أبو مازن رئيساً له وقائداً لمسيرته النضالية، والتف حوله، وسيظل كذلك حتى يتحقق النصر لشعبنا بوصوله إلى كامل أهدافه الوطنية، وأمام المشهد الراهن، فإن الأمر يتطلب أخذ التهديدات الإسرائيلية على محمل الجد، وإذا كنا كأمة عربية قد أدنّا هذه التهديدات في مجلس الجامعة العربية الأخير ٩ سبتمبر ٢٠١٢، فإن الواجب الأممي أن يطرح هذا الأمر على جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحميل إسرائيل المسئولية الكاملة ومنعها من الحاقاً الأذى بالرئيس أبو مازن.

أما على الصعيد الفلسطيني فإننا نلتف حول رئيسنا، ونجدد البيعة له وسنحميه، ونقول لإسرائيل وقيادتها إن المساس بالأخ أبو مازن ستكون عواقبه وخيمه ولن يمر بدون القصاص من قاداتها، وبدلاً من هذه التصريحات الارهابية، على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها وتحرر جميع الأسرى وتنفذ قرار التقسيم ١٨١ وقرار حق العودة ١٩٤، حتى يقتنع شعبنا والعالم أن إسرائيل تريد السلام، وتريد أن تكون دولة ضمن نسيج الشرق الأوسط.

يا أبا مازن على بركة سر، فالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين، "الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم، فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل، فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء واتبعوا رضوان الله والله ذو فضل عظيم" صدق الله العظيم

مقالات

حملة ليبرمان

نبيل عمرو
سفير دولة فلسطين في جمهورية
مصر العربية سابقاً

يواصل وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيجدور ليبرمان، حملته السياسية والدعائية ضد الرئيس محمود عباس.

لم يكتف ليبرمان بما يفعل عادة، أي إطلاق التصريحات النارية وغالبا غير المنطقية، بل إنه طور حملته بمذكرة قدمها للجنة الرباعية، يدعوها فيها إلى تحديد موعد للانتخابات الفلسطينية من أجل الإطاحة بعباس.

وإمعانا في حملته ورغم ردود الفعل غير المؤيدة لموقفه في إسرائيل بشكل خاص، والولايات المتحدة كذلك، فقد أفصح عن أن إسرائيل سكتت على عباس ثلاث سنوات ونصف السنة، وآن الأوان لمواجهة هذا "الإرهابي".

ورغم الصورة النمطية المألوفة عنه كرجل يتصرف كأنه زعيم ميليشيا متطرفة وليس وزير خارجية، لكن أقوال ليبرمان التي حولها إلى سياسة رسمية، ينبغي أن ينظر إليها فلسطينيا ودوليا بقدر أكبر من الجدية.. فالرجل وإن لم يكن مؤيدا بالأقوال من قبل الثنائي باراك ونتنياهو.. إلا أنه مؤيد بالمضمون. وبوسعي الاستنتاج أن تعقيبات نتنياهو على أقوال ومواقف وزير خارجيته اتجهت إلى الاعتراض على الشكل، إذ لا يجوز أن يكون وزير خارجية إسرائيل صريحا إلى هذا الحد!

أما باراك، الذي انتقد تصريحات ليبرمان من ذات المنطلقات التي اعتمدها حليفه نتنياهو، فقد أدخل الجدل حول هذا الأمر إلى دائرة المفاضلة بين عباس وحماس، معتبرا الرئيس الفلسطيني أقل خطرا على إسرائيل من خصومه الداخليين، من دون أن يغفل عن تحميل عباس جزءا كبيرا من المسؤولية عن توقف العملية السياسية، داعيا إياه للعودة إلى مائدة المفاوضات من دون شروط مسبقة. ويبدو لي أن هذا هو الهدف المباشر من الحملة، فالرجل يذهب في مواقفه إلى الحد الأقصى، ونتنياهو وباراك يظهران نفسيهما كمعتدلين، في حين أن هدف الثلاثة واحد.. وهو المفاوضات، من دون وقف أو تجميد الاستيطان، كبرهان مفصلي على كونه رجل سلام بمقاييس رئيس الوزراء ووزير دفاعه، وليس إرهابيا بمقاييس وزير الخارجية، أي رئيس الدبلوماسية الإسرائيلية!

إن الأجواء التي أثارها ليبرمان برسالته لـ"الرباعية «ثم أقواله التالية التي أوضح فيها موقفه وفهمه للأمور، استدرجت تعقيبا

أمريكياً يؤكد استمرار التعامل مع عباس، من دون تنديد مباشر أو غير مباشر بموقف ليبرمان ورسالته.. فالأمريكيون هذه الأيام يمشون على البيض، ويحاذرون ألا تخدش بيضة واحدة في موسم الانتخابات، حيث ممالأة ليبرمان تأتي بأصوات أكثر من الدفاع عن عباس.. ثم لماذا الدفاع ما دام رئيس الفلسطينيين ينتهج سياسة غير موافق عليها في واشنطن، بدءا من اشتراطه العودة إلى المفاوضات بعد تجميد الاستيطان، وانتهاء بذهابه إلى الأمم المتحدة حيث العقوبات الأمريكية فوق الإسرائيلية تنتظره في الكونجرس؟!

وبقدر ما بدا ليبرمان فظا ومباشرا وشديد الاستفزاز والعدوانية، بقدر ما بدا التعاطي الفلسطيني الرسمي مع الأمر نمطيا ضعيفا .. فقد سمعنا توصيفا لموقف ليبرمان على أنه مجرد تدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية وكأن أي "أومباشي" في جيش الدفاع شديد الاحترام لهذه الشؤون!

وسمعنا توصيفا آخر بأن تصريحات ليبرمان تنم عن إفلاس سياسي، كما لو أن لدينا فائض رصيد جعله يغار من ثرائنا وقوة أوراقنا وشدة فاعليتنا في الضغط على إسرائيل!

وسمعنا توصيفا آخر بأن هذه التصريحات تمثل دعوة للقتل، كما لو أننا بصدد استعادة سيناريو المغفور له ياسر عرفات، وهذا نوع من الحرب النفسية التي نتطوع بها، وخصوصا أن التحذيرات والتصريحات يمكن أن تثير الهلع، إلا أنها لا تحمي بل ولا تكفي كرد وحيد على أمر كهذا.

إن ليبرمان صاحب التصريح الأشهر بأمنية أن يرى الفلسطينيين قد غرقوا في البحر الميت، ليس مجرد طائر يغرد خارج السرب، إنه يعرف ما يقول وما يريد مما يقول، فهو وإن كان وزير خارجية فظا وقليل المهنية، إلا أنه يظل المصدر الرئيسي لتزويد عربة نتنياهو في الحكم بالوقود، وهو المتطلع بقوة إلى أن يكون صاحب القرار في إسرائيل في يوم ما.

وإذا كان لا بد من وصف أكثر دقة، فهو الضمير المعلن للتطرف اليميني في إسرائيل، وهذا ما ميزه عن نظرائه ممن ينتحلون صفة الضمائر المستترة الذين تمتلئ طويتهم بذات نوازع ليبرمان بينما تنطق ألسنتهم بمعسول الكلام.

إن ليبرمان بدأ حملة وسيستمر فيها، وإذا كان الأمر في أبسط مدلولاته يجسد نوعا من جمع الأصوات وفي أبعدها يمثل معركة بحدود قصوى ضد عباس، فالرد الفلسطيني على هذه الحملة يبدو لي غير متناسب مع أهدافها، فما وراء الحملة يستوجب أكثر مما حصل حتى الآن، وأصحاب القرار عندنا يعرفون أكثر مني بما يجب ولا يجب في أمر كهذا.

مقالات

ما بين اللاجئ والمهاجر

د. حنان عشراوي

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

لم تتوانَ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن ممارسة التحايل على المجتمع الدولي والعالم، للتملّص من مسؤولياتها واستحقاقاتها القانونية والسياسية والأخلاقية المترتبة عليها تجاه شعب شردته قبل أربع وستين عاماً، ومارست بحقه أبشع أنواع التطهير العرقي، والتهجير، من أجل إحلال شعب آخر محله قسرياً، والاستيلاء على أرضه بالقوة.

وتسعى اليوم حكومة الاحتلال إلى استصدار قرار أممي يقضي بتعويض يهود الدول العربية، وذلك في ٢١ أيلول القادم بمقر الأمم المتحدة في نيويورك، بالتزامن مع انعقاد الجمعية العامة.

حيث تعمل الحكومة على إعداد حملة دولية واسعة، بقيادة نائب وزير خارجية الاحتلال داني ايالون، للاعتراف بحقوق اليهود الذين هاجروا من الدول العربية بعد نكبة ١٩٤٨، وتعريفهم باعتبارهم "لاجئين"، والشروع في مرحلة لاحقة للتفاوض مع بعض الدول العربية للحصول على تعويضات على الأملاك التي تركها اليهود في البلاد العربية.

وفي ذات الوقت، فقد اجتهدت منذ سنوات طويلة في تفريغ القرار الأممي ١٩٤، أو استبداله بقرار أممي آخر، واستهدفت بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بالكونغرس الأمريكي (وكالة الغوث الدولية الأنروا) التي تجسّد الدليل القانوني والمادي لقضية اللاجئين الفلسطينيين. كما حاول الكونجرس في تجاوز صارخ للقانون الدولي تشريع مقترح، قدّمه السناتور الجمهوري مارك كيرك، تخفيض عدد اللاجئين الفلسطينيين، وتغيير حالة ملايين الفلسطينيين اللاجئين ، ونزع صفة (اللاجئ) عن أبنائهم وأحفادهم.

إلا أن محاولة إسرائيل استصدار قرار أممي بهذا الخصوص فهي الأولى من نوعها على المستوى الدولي لمواجهة حق اللاجئين الفلسطينيين وتصفية قضيتهم وحقهم في العودة أو التعويض الذي أقره المجتمع الدولي قبل ستين عاماً.

ودعماً لهذه الحملة السياسية الدولية، أقر الكنيست الإسرائيلي، بموافقة الحكومة، قانوناً يُلزم أي حكومة اسرائيلية بضرورة استنفاذ موضوع " حقوق اللاجئين اليهود في البلدان العربية" قبل التوقيع على أي اتفاقية سلام.

المثير للاهتمام أن هذا التشريع العنصري، ومصطلح "اللاجئ اليهودي" الذي تعمل إسرائيل على زجّه وتكريسه في الخطاب السياسي والدولي، هو استكمال آخر لجهود مجلس النواب الأمريكي الذي عمل قبل سنوات على فرض ما يسمى بـ " قضية اللاجئين اليهود" على أجندة الحل السياسي للقضية الفلسطينية، حيث بادر إلى اختلاق هذا القانون أعضاء الكونجرس الأمريكي "هاورد بيرمان، وايليانا روس لتيان، وجيري ندلر". كما ويشارك في الحملة الدولية المؤازرة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون وشخصيات عالمية أخرى.

إن هذا القانون يفتقد في مضمونه إلى الأساس القانوني والأخلاقي، ويأتي في إطار سياسي محض لتكريس يهودية الدولة التي طالبت حكومة نتنياهو الاعتراف به باعتباره شرط رئيسي للدخول في أي مفاوضات أوتسوية لإنهاء الصراع، وكذلك لفرض حل سياسي لا يتضمن قضية اللاجئين.

وبالعودة إلى الحقائق الموضوعية والتاريخية لهجرة اليهود من الدول العربية، فإن اليهود العرب كانوا جزءاً من المنطقة العربية في إطار دولهم، لكنهم بدأوا بالهجرة إلى إسرائيل بعد قيامها، وذلك وفق مخطط مدروس من الوكالة اليهودية يقضي بجلب اليهود من جميع أنحاء العالم لبناء "دولة إسرائيل". ومع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الدول العربية في ذاك الوقت كان يسودها أنظمة استبدادية، فالمعاناة كانت واقعة على جميع المواطنين بغض النظر عن دياناتهم واختلافهم، ولم يتم استهداف اليهود بحد ذاتهم. وعلى الرغم من أنه جرى حوادث اضطهاد أو عنف فردية، وهي مشبوهة لدفعهم وتشجيعهم على الهجرة، إلا أن هجرة اليهود كانت طواعية ومتأثرة بعوامل الضغط والإغراء، وبدعوات

"جموع من اللاجئين الفلسطينيين"

الحركة الصهيونية المتكررة مع الوكالة اليهودية لليهود بالقدوم إلى إسرائيل.

وقد مارست اسرائيل، "الدولة التي تدّعي الديمقراطية"، على اليهود العرب والشرقيين التمييز العنصري لدى قدومهم، ووضعتهم في أماكن منعزلة، وحرمتهم من الاختلاط مع الرعايا الإسرائيليين، وعاملتهم بدونية واحتقار على الصعيد الثقافي والاجتماعي بالمقارنة مع اليهود الغربيين.

وبالتالي فإن الادّعاء بأن هؤلاء اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل هم "لاجئين" اقتلعوا من أوطانهم، التي من المفترض أن تكون "إسرائيل"، وعادوا إليها، هو ضربٌ من التضليل والخداع! فإذا كانت "اسرائيل" هي وطنهم، فهم طبقاً لذلك ليسوا "لاجئين" بل مهاجرين عادوا إمّا بقرار سياسي أو بمحض إرادتهم ! وطبقاً لتعريف اللاجئ في القانون الدولي: فهو منْ هُجّر من وطنه لأسباب لها علاقة بالحروب او العدوان الخارجي، أوالخطر والاضطهاد أو الفقر، ولجوئه إلى أماكن مختلفة، وليس العكس.

وفي نفس الإطار، فإن المجتمع الدولي، ممثلاً بالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، لم يعلن عن حالات لاجئين يهود، على العكس من ذلك، أصدر على ضوء نكبة الشعب الفلسطيني سنة ١٩٤٨ قراراً هاماً جداً للاجئين الفلسطينيين، هو قرار ١٩٤ ، والذي تنص الفقرة (١١) منه صراحة على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وقراهم الأصلية التي هجّروا منها، باعتبارهم شعب وليس مجموعة أفراد متضررين من الحروب مثل حالات كثيرة، ولم يكتف القرار المذكور بتأكيد حق العودة، بل تعدّى ذلك إلى إيجاد آلية عمل متكاملة لتطبيق هذا الحق وعودة هؤلاء اللاجئين.

وهنا يكمن التضليل والالتفاف الإسرائيلي-الأمريكي على فعل التشريد القسري الذي مارسته العصابات الصهيونية على شعب فلسطين المستقر في أرضه منذ آلاف السنين، وهنا يكمن الفرق أيضاً بين اللاجئ الفلسطيني الذي اقتلع من أرضه وهجّر الى المنافي، وتعرّضه إلى أقسى أنواع التطهير العرقي، وبين الرحيل الطوعي الذي اختاره اليهود بشكل جماعي خلال تلك الفترة.

ولا نغفل أنه من الناحية القانونية، فإن الحق الأول للاجئ قبل التعويض هو العودة إلى موطنه الأصلي، وقد أبدت دولٌ عربية استعدادها وترحيبها بعودة يهودها إليها مثل العراق والمغرب، وبلا شك فإننا نتوقع ترحيب الدول العربية الأخرى بعودة مواطنيها اليهود إليها ضمن أنظمة ديمقراطية تحترم التعددية.

إن هذه المناورات المكشوفة التي يحاول الاحتلال تمريرها على المجتمع الدولي تدل على سياسة مبرمجة لتزوير وتشويه الحقائق، وتؤكد على أن فلسطين ليست أرضهم. ومع ذلك، فإننا نعرب عن دعمنا وترحيبنا الكامل بعودة اليهود العرب الى مواطنهم الأصلية قبل عام ١٩٤٨، ولكن يبقى حق لاجئينا الفلسطينيين الذين ذاقوا مرارة اللجوء والمنافي، ودفعوا ثمن التواطؤ الدولي عليهم، في العودة إلى موطنهم الأصلي فلسطين حق ثابت لا يسقط بالتقادم، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية وقرار ١٩٤، ولن نسمح بالمقايضة أو المساومة على هذه الحقوق المشروعة وغيرالقابلة للتصرف التي تحاول قرارات مجلس النوّاب الأمريكي والحكومة الاسرائيلية القفز عليها، ومساواتها مع ما يسمى "حقوق اللاجئ اليهودي".

مقالات

الزلزال الأعظم وتوابعه التي سبقته

فايز حامد الرنتيسي

(أبو حامد)

من العادات التي أصبحت من المسلمات ، إن نحيي والأمم المتحدة سنوياً ذكرى نكبة فلسطين عام ألف وتسعمائة وثمانية وأربعين ، لتبقى خالدة في أذهان شعب فلسطين ،وتكفيراً عن الجريمة الكبرى التي ارتكبها العالم المتحضر في حق الفلسطينيين ، عندما ساند أهل الظلم من الصهاينة في تمكينهم من الاستيلاء عل أرض فلسطين .

ولكن علينا جميعاً أن نتذكر جيداً ، ما سبق هذا الزلزال المدمر من توابع!! على غير العادة ، مهدت لهذه النكبة الكبرى ، والمصيبة الأعظم ، وسهلت وقوعها على هذا الشكل المغاير لكل الشرائع السماوية ، والمنظومة الإنسانية المتعارف عليها منذ فجر التاريخ ، والتي تتوافق مع العقل والمنطق والعادات والتقاليد .

* أما أولى هذه التوابع فكانت عندما ساند الشريف حسين الذي قاد الثورة العربية الكبرى ، في حربها ضد الجيش التركي ، وما أسفر ذلك عن نجاح بريطانيا في أن تصبح الدولة المنتدبة على فلسطين ، وفق اتفاقية سايكس بيكو مع فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، بعد أن خذلت بريطانيا حليفها الشريف حسين ، وتنكرت لوعدها له بإقامة دولة عربية موحدة تحت قيادته .

* وثاني هذه التوابع ، عندما اسفرت بريطانيا عن وجهها الحقيقي القبيح ، وأصدرت وعد بلفور عام ألف وتسعمائة وسبعة عشر ، الذي يعطي اليهود الصهاينة المنتشرين في أنحاء المعمورة ، حق إقامة وطن قومي لهم على أرض فلسطين ، دون أي مصوغات قانونية أو أسانيد حقوقية ، أو الحصول على موافقة أصحاب الشأن في هذا الموضوع .

* ويأتي التابع الثالث ، عندما عمدت بريطانيا العظمى في سبيل تنفيذ جريمتها الكبرى إلى العمل على بناء كل أركان وأعمدة الكيان الصهيوني السرطاني البغيض ، فقامت بفتح أبواب معسكراتها الحربية لجموع اليهود ، من أجل تدريبهم وتسليحهم بفتح أبواب معسكراتها الحربية لجموع اليهود ، من أجل تدريبهم وتسليحهم توطئة للتصدي لشعب فلسطين الثائر الغاضب .

وفي الوقت ذاته ، كان الجيش البريطاني يطارد أبناء فلسطين ، بحثاً عن السلاح ، حتى وصل الأمر إلى تنفيذ حكم الإعدام في كل من يملك سلاحاً ، بل وكل من يجدون لديه رصاصة !! . ولما ثار شعب فلسطين ضد الظلم والظالمين والمغتصبين من بني يهود ، واشتدت المعارك بينهما ، وقف الجيش البريطاني إلى جانب المعتدين الصهاينة ، لحمايتهم والتصدي لهجمات المجاهدين الفلسطينيين ، الذين كانوا لا يملكون سوى أسلحة خفيفة قديمة ، إلى جانب السلاح الأبيض ، ولما رأت بريطانيا

أن الصهاينة قد اشتد عودهم ، وأصبحوا قادرين على تحقيق النصر على أعدائهم ، قررت الانسحاب من فلسطين بعد نجاحها في أداء مهمتها في تمكين اليهود من الاستيلاء على فلسطين ، ليعلن الصهاينة بعد ذلك إقامة دولة إسرائيل في مايو من عام ألف وتسعمائة وثمانية وأربعين ، ليتزامن ذلك مع وقوع الزلزال الأعظم ، والنكبة الكبرى والمصيبة الأقسى عندما تم طرد شعب فلسطين ، وتهجيره عنوة من وطنه وأرضه وبيته ، ومسقط رأسه وموقع طفولته وشبابه . هذه الأرض الطيبة المباركة ، مهد الأنبياء والمرسلين ، التي توارثها الفلسطينيون كابراً عن كابر ، منذ عهد سام بن نوح ، الذي كان أول إنسان تطأ قدمه أرض فلسطين ، حتى قيل بأن اسم فلسطين قد جاء على مسمى فلسطين ابن سام بن نوح ، كما ورد في معجم البلدان للمؤرخ يعقوب الحموي .

* وختام التوابع كان عندما دخلت الجيوش العربية فلسطين آنذاك ، بهدف تحريرها من الصهاينة ، وإعادة شعب فلسطين إلى وطنه . وكانت قيادة تلك الجيوش قد أسندت إلى أمير الأردن عبد الله بن الحسين ، الذي كان يتولى قيادة جيشه الجنرال الإنجليزي جلوب باشاب وأركان حربه من الضباط الإنجليز ، تلك الجيوش الهزيلة العدد والعدة ، مقابل جيش الصهاينة المدرب جيداً ، الكبير العدد والعدة ، فكان أول عمل خاطئ قامت به الجيوش العربية ، هو تجريد الفلسطينيين من سلاحهم ، بدلاً من إمدادهم بالسلاح وتدريبهم ، ودفعهم للمواجهة مع العدو الصهيوني . باعتبارهم أصحاب الشأن ، وهم أدرى بشعاب وطنهم ، والأكثر معرفة بعدوهم . وكانت النتيجة هزيمة مؤلمة للجيوش العربية ، تبعها الانسحاب من أرض فلسطين ، عدا الضفة الغربية التي ضمها الأردن لكيانه فعلاً لكيانها وأما مصر فقد احتفظت بقطاع غزة لتأمين خروج القوات المصرية المحاصرة في مدينة الفالوجا ، بقيادة الضبع الأسود وجمال عبد الناصر – وهكذا سقط قرار التقسيم واستولى الصهاينة يومئذ على (٧٨%) من أرض فلسطين ، وأجبروا الدول العربية على توقيع الهدنة في رودس عام ألف وتسعمائة وتسعة وأربعين ، ولتقع الطامة الكبرى على رؤوس شعب فلسطين الذي تحول إلى لاجئين في شتى أرجاء المعمورة ، لا سيما في الدول العربية المجاورة حيث عاشوا عيشة ضنكاً ، معتمدين على لقمة العيش التي تقدمها له الوكالات الدولية . وقاسى كذلك حياة الذل والمهانة ، التي انتشلتهم منها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بانطلاقتها الميمونة ، وإطلاقها الرصاصة الأولى في الفاتح من يناير عام ألف وتسعمائة وخمسة وستين ، ليصبح شعب فلسطين ثائراً كريماً مرفوع الهامة ، مواصلاً طريقه النضالي حتى تحقيق النصر وإقامة دولته المستقلة ، وعاصمتها القدس ، بمساندة رب الخلائق ومشيئته .

* ومن هنا ... فإننا نهيب بكبرائنا وأولياء أمورنا ، أن يسارعوا إلى نبذ الخلافات المصطنعة ، وطرح الأهواء والتطلعات الشخصية جانباً ، وتغليب المصالح الوطنية ، التي قاتل واستشهد من أجلها الكثير من أبناء شعب فلسطين المخلصين ، وأعلموا أن الوفاق مطلب جماهيري ، وتذكروا أن مطلب الوفاق ورص الصفوف أمر إلهي وشرط مؤكد لتحقيق النصر ، واعتبروا يا أولي الألباب ويا حكماء عصرنا الأفذاذ .

أبو مازن و خطوات على طريق الاعتراف بالدولة الفلسطينية٢٠١٢

وليد عيسى سليمان

عضو الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين

أكد الرئيس محمود عباس إن الفلسطينيين سيسعون لرفع مستوى عضويتهم في الأمم المتحدة بتأييد من الدول العربية والإسلامية وحركة عدم الانحياز التي تضم ١٢٠ دولة، وقال الرئيس للصحفيين في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ ٥-٩-٢٠١٢ "أنا ذاهب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على دولة غير عضو طبقا للقرارات الصادرة من لجنة المتابعة العربية في الدوحة والقمة الإسلامية في مكة وقمة عدم الانحياز في طهران، وكذلك في اجتماع الاشتراكية الدولية في جنوب إفريقيا "،وأضاف "جئنا اليوم لنقول لإخواننا أننا ذاهبون إلى الجمعية العامة في هذا الشهر، و نحن كما قلنا نريد فعلا أن نذهب للجمعية العامة ونجري المناقشات والمشاورات مع الجميع، حتى نحصل على قرار مناسب مقبول ليقبل فلسطين في الأمم المتحدة دولة غير عضو، وخاصة بعد أن قدمنا الطلب في مجلس الأمن وكما تعلمون ما زال الطلب موجودا لدى مجلس الأمن".

دولة فلسطينية

في السياق ذاته أوضح الرئيس أن "حصول فلسطين على صفة الدولة له العديد من الأهمية، "أريد أن أذكر أهمية واحدة فقط، وهي عندما نحصل على هذه الصفة فإننا بذلك نحافظ عل جميع الأرض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ لأنها ستصبح جميعها حسب القانون الدولي والقرارات الأممية أرضا تحت الاحتلال أو دولة تحت الاحتلال، أما الآن تتعامل معنا إسرائيل بأن أراضينا أراض مختلف عليها"، بمعنى أن "إسرائيل تدعي الحق كما يدعي غيرها الحق، لذلك تسارع في بناء الاستيطان بوتيرة عالية جدا في كل مكان وبالذات في القدس الشرقية، حتى يأتي وقت لتقول هذا هو الأمر الواقع هذه الأرض التي لنا وما تبقى للفلسطينيين، إن

بقي للفلسطينيين أرض"، وأشار إلى أن أهمية ذهابنا إلى الجمعية العامة تبدو واضحة وجلية من هذا المنطلق، على الأقل حتى نتمكن من المحافظة على أرضنا من وجهة نظر القانون الدولي ومن وجهة نظر الشرعية الدولية"، وقال الرئيس "الآن نحن سنذهب إلى الجمعية العامة واتفقنا على أن نذهب للجمعية العامة"، وحول موضوع المفاوضات، قال الرئيس "حاولنا وحاول معنا الأردن الشقيق بجدية الوصول للمفاوضات من خلال بندين أساسيين وهما وقف النشاطات الاستيطانية وقبول الحدود على عام ١٩٦٧، لكن إسرائيل ترفض ذلك، أقول بصراحة هم لا يريدوننا أن نذهب إلى الأمم المتحدة وأكدنا أن مسألة الذهاب إلى الأمم المتحدة لا نساوم عليها ولن نقبل من الإسرائيليين أن يضعوا شروطا علينا وأن يمنعونا من الذهاب إلى الأمم المتحدة"، وقال الرئيس "نحن نحاول بكل الوسائل أن نحوّل دون فرض إسرائيل لسياساتها على الأرض الفلسطينية ولذلك نحن نطالب دائما وأبدا بالمفاوضات، وهي ليست هدفا بحد ذاتها وإنما المفاوضات من أجل الوصول لنتيجة المفاوضات المبنية على أسس واضحة تستند للشرعية الدولية والقانون الدولي".

القدس عاصمة

كما أكد الرئيس محمود عباس في كلمته أمام القمة الـ١٦ لمؤتمر دول عدم الانحياز المنعقدة في العاصمة الإيرانية طهران " أنه لا حل دون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية"، مطالبا دول عدم الانحياز بالعمل الجاد والفعلي للحفاظ على القدس الشرقية كعاصمة للدولة، لأنه دونها لن يكون هناك سلام ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط، وأضاف "أن المطلوب هو اتخاذ خطوات عملية بهذا الخصوص بما يبقي حل الدولتين على حدود الرابع من يونيه والأمل في السلام قائما بما يضمن أيضا إنهاء معاناة شعبنا في مخيمات اللجوء والشتات" وقال الرئيس إنه بفضل دعم دول عدم الانحياز حصلت فلسطين على اعتراف عدد كبير من دول العالم وصل ١٣٣ دولة، مضيفا انه "في سبتمبر الماضي٢٠١١ تقدمنا بطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين لدى مجلس الأمن ولا يزال الطلب قائما بانتظار توفر ظروف سياسية مواتية" .وأضاف: "إننا اليوم نطلب دعمكم لمسعانا في التوجه قريبا للجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على دولة غير عضو مع إصرارنا على الاستمرار ببذل الجهود السياسية والدبلوماسية لنيل العضوية الكاملة"، موضحا أن "مسعانا هذا ليس بديلا عن المفاوضات، وإنما هو مكمل لها ولدعمها ودعم حل الدولتين الذي تم اعتماده كحل سياسي للقضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية؛ هذه المبادرة التي تم إطلاقها في القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، وتم اعتمادها في المؤتمر الإسلامي وبالذات في طهران في عام ٢٠٠٣ وفي قمة ماليزيا عام ٢٠٠٣ وتلا اعتمادها في مجلس الأمن بالقرار ١٥١٥"، مطالبا بضرورة "تفعيل المبادرة العربية وتنفيذها ،وأكد الرئيس "رفضنا لأي حلول متجزأة

كالدولة ذات الحدود المؤقتة، فما يطرح هذه الأيام دولة ذات حدود مؤقتة وهدنة طويلة الأمد قد تطول إلى ٢٠ سنة، نحن نرفض هذا المقترح." وحول المفاوضات قال الرئيس: "نحن على استعداد لاستئناف المفاوضات ولكن الذهاب إليها يجب أن يعتمد على مرجعية واضحة وبرنامج زمني محدد، ولا معنى للمفاوضات في وقت يستمر فيه جيش الاحتلال بتعميق احتلاله بمزيد من البناء الاستيطاني، وخلق واقع جديد على الأرض بما في ذلك بالقدس الشرقية بهدف تغيير الحدود المعترف بها دوليا."

حل الدولتين

وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس محمود عباس قد صرح أمام وفد حزب ميرتس اليساري الإسرائيلي المعارض،٢٦-٨، أن المسعى الفلسطيني للحصول على مكانة دولة غير عضو عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة هو مسعى فلسطيني دولي لتوطيد خيار حل الدولتين ومنع انهيار عملية السلام وهو توجه قالت رئيسة حزب ميرتس النائبة "زهافا جال أون" إن حزبها يدعمه، وذلك في ضوء المباحثات التي تمت في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، ونقل عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات الوضع النهائي د. صائب عريقات، في مؤتمر صحافي مشترك مع غال - اون، عن الرئيس عباس حرصه الدائم على خيار الدولتين، باعتباره مصلحة فلسطينية ومصلحة إسرائيلية، وتطلعه لصنع السلام مع الكل الإسرائيلي، وقال د. عريقات: في هذا الإطار أعاد الرئيس أبو مازن تأكيده خلال اللقاء على تمسكه بخيار حل الدولتين، دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيه من عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية تعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل مشددا أن استمرار سعيه في إطار هذا الخيار هو مصلحة فلسطينية ومصلحة إسرائيلية، و نقل عريقات عن الرئيس قوله: "نحن مع الخيار الديمقراطي للشعب الإسرائيلي، ونحن بلا شك نريد صناعة السلام مع كل الإسرائيليين، وأشار عريقات إلى ما قالته زعيمة ميرتس في التلخيص الصحفي وقال: كما استمعتم إلي زهافا بار- اون تتحدث عن تأييد حزبها خيار الدولتين على حدود ١٩٦٧ وتتحدث عن تأييد التوجه الفلسطيني إلى الجمعية العامة لنيل العضوية وجدد عريقات في رده على أسئلة الصحافيين عقب المؤتمر التأكيد على أننا نتطلع إلى صنع السلام مع الكل الإسرائيلي وليس مع حزب دون آخر وأردف، هذه رسالة يجب أن تقرأ وتفهم، وان لقاء الرئيس بوفد ميرتس تم نظرا للمواقف المشجعة التي يتخذها الحزب إزاء القضية الفلسطينية وعملية السلام، ودعمه للتوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة،وقالت زعيمة ميرتس: "سنؤكد للشعب الإسرائيلي أن هناك شريكا فلسطينيا يتمثل بالرئيس عباس"، وتابعت: أبو مازن شريك أساسي في عملية السلام التي تقوم على مبدأ حل الدولتين، تعيشان بأمن واستقرار جنبا إلى جنب، كما عبرت

عن دعم حزبها ومساندته للتوجه الفلسطيني لنيل صفة دولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

دعم عربي

من جانبه أعلن الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن وزراء الخارجية العرب قرروا دعم توجه فلسطين للحصول على "وضع دولة غير عضو بالأمم المتحدة "خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تبدأ في النصف الثاني من سبتمبر الجاري، وقال العربي في مؤتمر صحفي ٥-٩-٢٠١٢ عقده عقب الاجتماع الدوري لوزراء الخارجية العرب الذي شارك فيه الرئيس محمود عباس انه تقرر "دعم طلب فلسطين الحصول على وضع دولة غير عضو في الأمم المتحدة نظرا لصعوبة الحصول على العضوية الكاملة لأن هذا يتطلب موافقة مجلس الأمن الدولي،" ، وقرر مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب، بدء المشاورات بين فلسطين والمجموعة العربية من ناحية، وجميع المجموعات الجيوسياسية الدولية من ناحية أخرى، لرفع المركز القانوني لدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ في الأمم المتحدة، إلى دولة غير عضو مع بداية الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، واستمرار دعم طلب فلسطين للعضوية الكاملة في مجلس الأمن وحث الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين على القيام بذلك،ومن ناحية أخرى قال كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات أن منظمة التحرير الفلسطينية هي من ستقدم طلب حصول فلسطين على دولة غير عضو في الأمم المتحدة، بعد تحديد العرب موعداً لهذا الطلب، وأنها أي المنظمة التي تحمل صفة المراقب في المنظمة الدولية ستبقى الممثل الشرعي في الميادين الدولية للشعب الفلسطيني، وأشار عريقات في تصريحات خاصة للصحفيين إلى أن طلب حصول فلسطين على دولة غير عضو سيقدم باسم المنظمة، مؤكداً أن الموافقة على هذا الطلب لا يلغي تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني .ولفت إلى أنه بمجرد حصولنا على هذه العضوية، ستصبح فلسطين أرضا محتلة وستكون هناك مسؤولية على كل البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة العمل على إنهاء الاحتلال عن دولة زميلة ، لافتاً إلى أن مسألة العضوية تأتي للتأكيد على أن هذه الدولة تقع تحت الاحتلال، ويتوجب على المجتمع الدولي العمل على استقلالها، وذكر أن إسرائيل تعمل من خلال المفاوضات على سلب حقوق الشعب الفلسطيني، موضحاً أن الحصول على هذه العضوية يلزم إسرائيل بإرجاع كل الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧،وأكد انه سيكون بمجرد الحصول على هذه العضوية الحق لفلسطين الانضمام لكل المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما فيها محكمة الجنايات الدولية، ورفض عريقات الحديث عن الموعد المخصص للذهاب للأمم المتحدة للحصول على عضوية دولة غير عضو ، وقال أن الأمر سيترك للجنة المتابعة العربية التي ستقرر الأمر.

الاشتراكية تؤيد

هذا وقد جددت الاشتراكية الدولية التزامها العميق والثابت باعتراف الأسرة الدولية بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمتها، وبانضمامها إلى الأمم المتحدة، تنفيذا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحرية والعدالة والكرامة، وشددت في قرار مؤتمر قمة الاشتراكية الدولية الـ٢٤ عن فلسطين، الذي صدر ، في مدينة كيب تاون في جنوب أفريقيا، بعد حصوله على الإجماع من قبل كافة المشاركين، على التزامها بالعمل الدؤوب لضمان الوصول إلى هذا الاعتراف وبتوفير دعم الدول الأعضاء فيها، لقبول فلسطين عضوا في الأمم المتحدة، وحثت الاشتراكية الدولية الأطراف كافة على مضاعفة جهودها للوصول إلى حوار يؤدي إلى استئناف المفاوضات عند وضع حد ونهاية كاملة للسياسات الاستيطانية التي تشكل مخالفة فاضحة للقانون الدولي وتضع عراقيل خطيرة في وجه السلام، ترقى لممارسة الفصل والتمييز، وأكدت أن هذه السياسات الإسرائيلية تتمثل بشكل أساسي في العمليات الاستيطانية والاستيلاء على الأراضي وتدمير المنازل بما في ذلك في القدس الشرقية ، بما يوجب مقاطعة البضائع التي تنتجها المستوطنات التي تستغل الأرض والموارد الفلسطينية، وفي تعقيبه على القرارات، أوضح مفوض العلاقات الدولية لحركة فتح نبيل شعث في حديث لوكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية، أن قرار مؤتمر قمة الاشتراكية الدولية الـ٢٤ عن فلسطين، حصل على الإجماع

من المشاركين، أي ٨٠ دولة عضو كامل في الاشتراكية الدولية، و٤٠ بصفة عضو مراقب ،وأكد شعث أن هذه القرارات تمثل تطورا حقيقيا في موقف الاشتراكية الدولية، وأعتبر أن هذا الانجاز يمثل خطوة على طريق العودة للأمم المتحدة، وحشد للدعم الدولي للقبول بعضوية دولة فلسطين فيها بأغلبية كبيرة، خاصة أنه يأتي بعد مؤتمري القمة الإسلام، وقمة دول حركة عدم الانحياز، والتي قاد الرئيس محمود عباس الوفد الفلسطيني فيهما، وأوضح شعث أن ما يميز هذه القرارات هو الدعم الكامل للاعتراف بنا كدولة فلسطينية، والتزام الدول الأعضاء في الاشتراكية الدولية بقبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة.

تعنت إسرائيلي

وهكذا تمسّك الفلسطينيون بالسلام، وتمسّكت إسرائيل بمحاربة السلام، ولا يمكن لهذين النقيضين أن يتلاقيا في أي معادلة للسلام، فإسرائيل منذ قيامها على الأرض الفلسطينية، وهى تمارس العدوان، بحكم أنها مشروع استعماري عنصري، يقوم على اغتصاب الأرض والحق، ولا يمكن لمثل هذا المشروع أن يكون ساعياً إلى السلام، ولذلك فليس من المستغرب أن يكون محارباً للسلام، وأن يستبيح الأرض، وينتهك الحق، ويعتبر ذلك مباحاً له، ولا يكترث بالقانون الدولي والشرعية الدولية لأن سياقهما يخالف سياقه ،ولعل السنوات الطويلة التي أمضاها الطرف الفلسطيني في المفاوضات ، لم تثمر إلا ضياع الوقت، بينما الكيان الصهيوني يستثمرها في قضم الأرض الفلسطينية، وانتهاك الحق الفلسطيني ليزيد رقعة احتلاله للأرض الفلسطينية، وليوصد السبل أمام أي أمل للدولة الفلسطينية، والآن عملية السلام ذاتها توقفت بسبب التعنت الإسرائيلي وإصرارها على الاستمرار في بناء المستعمرات ، رغم الرغبة الأمريكية في التجميد المؤقت، ورغم الحوافز المغرية لها للقبول بذلك، فلا ضير لدى إسرائيل أن تلوّح بالسلام بين حين وأخر، وأن تدخل بالمفاوض الفلسطيني في ردهات مفاوضات لا تفضي إلى أي محصّلة سوى العبثية، واستثمار الوقت في بناء المزيد من المستعمرات وابتلاع المزيد من الأرض الفلسطينية.

قراءات

د. على صادق أبو هيف، " القانون الدولي العام "منشأة المعارف، الإسكندرية:٢٠٠٣ .

روفين ريفلين، "المفاوضات بدون شروط مسبقة"، حديث لقناة اليورونيوز ،١٤-١٠-٢٠١١.

معتصم حمادة، " سياستان.. إستراتيجيتان"٦-٩-٢٠١٢.

أسامة عبد الرحمن، "الكيان الصهيوني ومحاربة السلام"، صحيفة الخليج الإماراتية، سبتمبر ٢٠١٢.

"النص الكامل لطلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة "، وثائق منظمة الأمم المتحدة،نيويورك، ٩-٢٠١١.

" لقاء عباس وغال-أون " صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية سبتمبر ٢٠١٢.

د.نبيل العربي،" الجامعة العربية تدعو إلى حصول فلسطين على دولة غير عضو"، أ.ش.أ، ٥-٩-٢٠١٢ .

" عضوية فلسطين في الأمم المتحدة بين القبول والرفض"مركز الراصد للدراسات السياسية:١٧-٨-٢٠١١.

رشيد حسن، " ماذا ينتظر الفلسطينيون ؟؟ " صحيفة الدستور٦-٩-٢٠١٢.

طلال عوكل "خلاف داخل البيت ومؤقت" ٨-٩-٢٠١٢.

محمد السهلي" وكأنها لم تصل !" ١-٤-٢٠١٢

وليد عيسى سليمان "الإشكالية القانونية لمفاوضات الوضع النهائي"القاهرة، أرك للبحوث٢٠١١.

أسامة عبد الرحمن "رسائل المفاوضات أم مفاوضات الرسائل؟"صحيفة الخليج الاماراتية٧-٥-٢٠١٢

نبيل غيشان "لقاء عمان الاستكشافي"٣-١-٢٠١٢ .

تنسيق فلسطيني أمريكي بشأن التحرك نحو الأمم المتحدة صحيفة "القدس العربي "اللندنية١٩-٤-٢٠١٢

حسين عوض"المفاوضات والسلطة الفلسطينية" الحوار المتمدن ١٩-٧-٢٠١١ .

جورج طريف "المحادثات الاستكشافية"٢٣-٤-٢٠١٢.

ماجد الشّيخ"الفلسطينيون والمفاوضات كأيقونة مقدسة" صحيفة الحياة اللندنية٢١-١-٢٠١٢.

وكالات أنباء أجنبية(البى بى سى ، رويترز، فرانس برس).

وسائل إعلام فضائية (قناة الجزيرة، قناة النيل للأخبار،قناة العربية، اليورو نيوز).

صحف عربية(الحياة،الأهرام، تشرين،الشرق الأوسط):٢٠١٢.

صحف أجنبية(الجارديان، نيويورك تايمز): ٢٠١٢.

أمنيون إسرائيليون ينشرون سيناريوهات قاتمة لإسرائيل في حالة توجيه ضربة عسكرية لإيران

التهديد والوعيد يشكلان السمة السائدة في الخطاب السياسي والأمني الإسرائيلي، ومن يتابع تصريحات المسؤولين السياسيين والأمنيين وقادة جيش الاحتلال يلاحظ أنه لا يمر يوم إلا ويطلق احدهم التهديدات يمنة ويساراً سواء أكان ضد إيران التي يحتل ملفها النووي رأس قائمة الأولويات الإسرائيلية أو ضد سوريا وحزب الله أو غزة التي تتعرض هذه الأيام لسلسلة من الغارات اليومية والتهديدات باجتياحها مجددا ، وقد تجاوزت هذه التهديدات لتطال مصر في ظل الأوضاع الجديدة التي تعيشها مصر، وكذلك التحذيرات المتزايدة جراء التغييرات الكبيرة التي تشهدها المنطقة والعالم وتأثير ذلك على ما درج كثير من الكتاب الإسرائيليين بتسميته بالبيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل وحتى على الوجود الإسرائيلي بعينه وبحسب أفي دختر رئيس جهاز الأمن الداخلي سابقا ووزير الجبهة الداخلية حاليا "فإن العالم العربي بشكل عام والدول المجاورة لنا بشكل خاص بدأت الحملة الطويلة التي سيكون فيها الشرق الأوسط محيطاً عدائياً كاملاً لإسرائيل في نهاية المطاف".

سخونة الأجواء وتصاعد التهديدات

ورغم ذلك كله ورغم سخونة الأجواء داخل الكيان الإسرائيلي وتصاعد التهديدات وكثرتها إلا أن هناك أصواتاً ودراسات وتحليلات تخالف كل هذه التهديدات وتعتبرها مجرد إثارة وبواعث للقلق لاعتبارات سياسية بحسب عاموس يادلين رئيس شعبة المخابرات العسكرية سابقا "يُصعدون القلق لاعتبارات سياسية... هناك من يحرص على رفع مستوى القلق بين الجمهور لاعتبارات سياسية وإعلامية"، قال رئيس شعبة الاستخبارات "أمان" الأسبق، اللواء احتياط عاموس يادلين، في خطاب ألقاه في ندوة المعهد حول السياسة ضد الإرهاب في المركز متعدد المجالات في هرتسيليا.

لكن الأهم من ذلك كله ما يقوله وينشره الكثير من الكتاب والمحللين الأمنيين والاستراتيجيين، وخاصة المقربين من صناع القرار ومن المؤسستين الأمنية والعسكرية في إسرائيل حول ما يمكن أن تواجهه إسرائيل من سيناريوهات قاتمة وخطيرة في أي حرب مقبلة، إلى جانب الكثير من الأصوات التي تنذر بعدم جهوزية الجبهة الداخلية لتلقي عشرات الآلاف من الصواريخ، وكان آخر هذه الأصوات ما نشرته يديعوت أحرونوت حذرت خلاله من سيناريوهات ما أسمته "الحرب المقبلة" وعدم جاهزية إسرائيل لتلقي أكثر من ١٧٠ ألف صاروخ تمتلكها إيران وسوريا وحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي.

وأشارت الصحيفة في تقريرها أن الرد على الهجوم على إيران سيكون تلقي إسرائيل صواريخ، قدرتها الصحيفة بأن إيران تمتلك ٤٥٠ صاروخاً من نوع شهاب، سورية تمتلك ١٠٠ ألف صاروخ، وحزب الله ٦٠ ألفا، فيما حركة حماس وغزة تمتلك ١٢ ألفا من صواريخ وقذائف. وأضافت الصحيفة في تقرير مطول يقول إن الجبهة الداخلية الإسرائيلية ستستوعب عدداً كبيراً من الصواريخ والقذائف من الجمهورية الإسلامية وحلفائها.

ونبه التقرير أن الهجوم العسكري ضد إسرائيل حال ضرب إيران، فإن أي حرب مقبلة لن تجعل إيران وحلفاءها وحدهم، بل أي منظمة معادية لإسرائيل سوف تدخل الحرب المقبلة.

مصادر القوة

حزب الله.. تقول الصحيفة إن الحزب اللبناني يمتلك الآن ٦٠ ألف صاروخ، خمسة أضعاف التي كان يمتلكها في حرب لبنان الثانية، حيث يمكن أن تصل إلى حيفا وضواحيها، وبضعة آلاف قادرة على ضرب تل ابيب والقدس، وبضع مئات من الصواريخ تصل إلى بئر السبع. وعدة صواريخ مجهزة مع نظام توجيه يمكن للصاروخ ان يصل إلى نقطة مثل "قاعدة عسكرية أو منشأة إستراتيجية" تضربها بدقة، وقدرتها على شل الحياة فيها كبيرة.

الصحافة الإسرائيلية في أزمة... والمؤشر (معاريف)

ينذر الإغلاق المتوقع لصحيفة «معاريف»، إحدى أعرق الصحف في إسرائيل، جراء أزمة مالية تعيشها منذ سنوات كثيرة وتفاقمت في العام الأخير، باقتراب نهاية عهد الصحافة المطبوعة في الدولة العبرية أو غياب وزنها الثقيل في وقت تعاني أعرق هذه الصحف، »هآرتس «أزمة مماثلة تهدد بوقف طبعها. كذلك لا يبدو وضع »يديعوت أحرونوت«، الأكثر انتشاراً حتى الأمس القريب، مطمئناً للعاملين فيها، إذ اضطرت إلى تقليص عدد صفحاتها اليومية ووقف إصدار بعض الملاحق. وتبقى صحيفة »إسرائيل اليوم «التي رأت النور قبل خمس سنوات الأكثر استقراراً بفضل تمويلها من أحد كبار المتموّلين في الولايات المتحدة اليهودي شيلدون أديلسون.

وعلى رغم الحديث عن احتمال شراء رجل الأعمال شلومو بن تسفي صحيفة »معاريف «من مالكها الحالي نوحي دانكنر، الذي استثمر أكثر من ٧٠ مليون دولار في العام الماضي لإنقاذ الصحيفة من دون جدوى، فأن كل الدلائل تشير إلى أن ١٦٠٠ صحافي وعامل في الصحيفة من مجموع ألفيْن سيجدون أنفسهم أمام مكاتب العاطلين من العمل في المستقبل القريب، فضلاً عن أن أحداً لا يضمن أن ينجح المالك الجديد في انتشال الصحيفة من الغرق التام بعدما تدنى توزيعها إلى رقم غير مسبوق.

وأنشئت »معاريف «قبل ثلاثة اشهر من إقامة الدولة العبرية عام ١٩٤٨، على يد مجموعة من كبار الصحافيين في »يديعوت أحرونوت .«ولأكثر من ٢٠ سنة كانت الصحيفة الأوسع انتشاراً في إسرائيل وعرفت بـ «المحافِظة» سياسياً وشكلاً، إذ التزمت خطاً قومياً صهيونياً ومثّلت نخبة الأشكناز المهاجرين من أوروبا والشرائح المتمكنة اقتصادياً في المدن الكبرى، وابتعدت عن أخبار الفضائح. كل ذلك حتى السبعينات من القرن الماضي حين نجحت »يديعوت أحرونوت «في تخطي »معاريف «في التوزيع، بفضل توزيع عشرات آلاف النسخ مجاناً على الجنود في قواعدهم العسكرية، وبفضل اللغة العبرية السهلة والشعبية التي اعتمدتها ومخاطبتها الشرائح الضعيفة، خصوصاً الشرقية، وميلها إلى الأخبار الخفيفة »الصفراء«، فضلاً عن فتح صفحاتها أمام كتّاب الأعمدة من كل ألوان الطيف السياسي، من أقصى اليمين إلى اليسار الراديكالي، فيما لم تواكب »معاريف «التغيير الحاصل فرأى فيها القراء صحيفة »مملّة وثقيلة« حصرت عناوينها الرئيسة في الأمن والسياسة والاقتصاد.

وفي الثمانينات صدرت صحيفة »حدشوت« بحلّة جديدة لم تعرفها الصحف العبرية من قبل، خصوصاً من ناحية الشكل واعتُبر صدورها ثورة في عالم الإعلام، ما اضطر »يديعوت أحرونوت «إلى الحذو حذوها لئلا تخسر قراءها، فيما لم يحرّك مالكو »معاريف «ساكناً... فتراجع انتشار الصحيفة أكثر فأكثر. كما لم يَعْتبر هؤلاء من توقف صحيفتين حزبيتين كبيرتين هما »دفار «(ناطقة بلسان حزب العمل) و »عال همشمار «(ناطقة بلسان حزب

»مبام «(اليساري) عن الصدور بعدما أيقن الحزبان أنه لم يعد من مكان لصحف تشكل »لسان حال«، ولا تعكس رغبات القارئ الذي يبحث عن صحافة حرة وجريئة في تحقيقاتها ومقالاتها، لا عن صحف تريد إملاء أجندتها على الرأي العام. ولاحقاً أغلقت أيضاً صحيفة »هتسوفيه «العريقة، لسان حال حزب »مفدال «الصهيوني المتديّن.

وأخذت ملامح الأزمة في »معاريف « تشتد سنة بعد أخرى، ولم يشفع لها تغيير رؤساء تحريرها بوتيرة عالية إلى أن امتلكها في العام ١٩٨٨ المليونير اليهودي البريطاني روبرت ماكسويل، لكن موته المفاجئ بعد سنوات وانهيار امبراطوريته الإعلامية شكلا ضربة قوية للصحيفة العبرية، حتى امتلكتها عائلة نمرودي التي أحدثت انقلاباً في شكلها ومضمونها. لكن الحرب مع «يديعوت أحرونوت» وفضيحة «التنصت السري» المتبادل كلفتا الصحيفة ثمناً باهظاً، خصوصاً بعد سَجن الناشر عوفر نمرودي بتهمة محاولة القتل.

وتواصَل تغيير رؤساء التحرير بحثاً عن معادلة سحرية تعيد إلى الصحيفة مكانتها وتجعلها قادرة على منافسة «يديعوت أحرونوت» حتى من خلال تغيير شكل الصحيفة ومضامينها لتكون أكثر سهولة وتنوعاً في الموضوعات التي تتناولها، شبيهة إلى درجة كبيرة بـ »يديعوت«، لكن من دون نجاح يذكر.

وتفاقمت الأزمة أكثر مع انتشار المواقع الإخبارية في شبكة الانترنت في العقد الماضي التي قضمت هي ايضاً من الكعكة الإعلانية. وهذه المرة حاول مالكو »معاريف «اجتذاب القراء من اليمين من خلال اتخاذ موقف حاد ضد الانتفاضة الفلسطينية وخرجت بعناوين تشد على يد الجيش ليواصل عملياته العسكرية في الضفة الغربية. كما وقفت، بعناوينها ومقالات كتّابها، إلى جانب معارضي الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة، بعكس »يديعوت «التي اختارت دعم الحكومة في مشروعها. وشهدت صفحتا الرأي في »معاريف «سيلاً من المقالات المنددّة باليسار الإسرائيلي وكتّابه بداعي إساءتهم إلى سمعة إسرائيل في الحلبة الدولية.

لكن الضربة المميتة لمعاريف جاءتها مع صدور صحيفة »إسرائيل اليوم «المجانية في صيف عام ٢٠٠٧. وكان مراقبون توقعوا فعلاً أن تكون »معاريف «ضحيتها الأولى، إذ جاءت لتنافسها على شريحة القراء ذاتها من المحسوبين على اليمين والمؤسسة الحاكمة، والأهم أنها توزع مجاناً.

وكان الغرض المعلن لمالك »إسرائيل اليوم «البليونير الأميركي شيلدون أديلسون إعادة صديقه بنيامين نتانياهو إلى سدة الحكم، موظِفاً مئات ملايين الدولارات في استقدام أبرز الصحافيين (خصوصاً من «معاريف») وفي طبع أكثر من ٢٥٠ ألف نسخة يومياً توزع مجاناً في محطات القطار ومفترقات الطرق.

ونجحت الصحيفة الجديدة في غضون أربع سنوات، اعتمدت فيها أسلوباً صحافياً شيقاً وسلساً ومتنوعاً وخطاً سياسياً واضحاً (يمينياً)، في أن تصبح الأكثر انتشاراً في إسرائيل، فكسرت احتكار »يديعوت « لسوق الإعلام والإعلان الذي استمر أكثر من ثلاثة عقود من الزمن. وعملياً خلت الساحة في الأعوام الأخيرة لهاتين الصحيفتين اللتين تتقاسمان غالبية الكعكة الإعلانية، على حساب »معاريف «و »هآرتس« أيضاً.

ولا شك في أن »إسرائيل اليوم «استفادت من اتجاه الشارع الإسرائيلي نحو اليمين منذ عام ٢٠٠٠ (الانتفاضة الثانية) وكانت أجرأ من نظيراتها في اتخاذ مواقف داعمة بلا حدود لنتانياهو واليمين المتشدد، فلاقت القبول لدى أوساطهما الواسعة ولم تتأثر من اتهامها بأنها بوق لنتانياهو، وهو ما حدا بمنافستها »يديعوت أحرونوت «إلى اتخاذ موقف مناوئ لنتانياهو بداعي دعمه غير المباشر لـ »إسرائيل اليوم .« وضربت »إسرائيل اليوم «أسعار الإعلانات من خلال خفضها في شكل لافت، ما فاقم أزمة »معاريف «على وجه خاص.

كما كلّف توجه الشارع نحو اليمين صحيفة »هآرتس«، المحسوبة على التيار الليبرالي واليسار الصهيوني، ثمناً باهظاً منذ الانتفاضة الثانية حين تعرضت لهجمة شرسة من غالبية الإسرائيليين، ومن الآلاف من المشتركين فيها الذين ألغوا اشتراكاتهم بداعي ان الصحيفة موالية للفلسطينيين، فغدت مهددة هي أيضاً بالإفلاس. ولم يشفع للصحيفة تغيير رؤساء تحريرها وتقليص المساحات المخصصة لقضايا الفلسطينيين والاحتلال لإرضاء التيار الوسَطي، إذ تفاقمت ضائقتها المالية، ما اضطرها في الأشهر الأخيرة إلى فصل عمال أو تقليص وظائفهم على رغم أنها ما زالت في نظر الإسرائيليين، الأرقى والأكثر صدقية بين صحف الدولة العبرية.

ويطرح الآن السؤال: كيف سينهض المالك الجديد لـ »معاريف «(شلومو بن تسفي) بالصحيفة، بعدما سرّبت أوساطه أنه ليس معنياً باستيعاب أكثر من ٤٠٠ من عمال »معاريف«، من دون نقل حقوقهم، ما يعني قذف ١٦٠٠ آخرين إلى سوق البطالة.

كما يطرح السؤال عن مضمون الصحيفة في عهد المالك الجديد، وهو يميني متدين يقيم في إحدى المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، سبق له أن اشترى صحيفة »مكور ريشون «(مصدر أول) الموجهة تحديداً إلى جمهور المستوطنين.

ولخصت رئيسة مجلس الصحافة في إسرائيل القاضية سابقاً دالية دورنر حال الصحافة الورقية (في إسرائيل) بالقول إن إغلاق أي صحيفة هو »مساس بحرية الصحافة«، فيما قال موظف كبير سابق في «معاريف» إن مواقع الانترنت لا يمكن أن تشكل بديلاً من الصحافة الورقية وللصحافة الحرة، »لأن الصحافة الحرة حيوية للديموقراطية .«وكتب كبير المعلقين في »يديعوت أحرونوت «ناحوم بارنياع أن »مشكلة معاريف يجب أن تقض مضجع المجتمع الإسرائيلي بأسره«، مضيفاً أن »مفعول شيلدون أدلسون (مالك »إسرائيل اليوم («من خلال إغراق الشارع بالصحف المجانية »أصابت الإعلام الإسرائيلي في الصميم، فيما خفض أسعار الإعلانات كان بمثابة التأكد من عملية القتل

فضلا عن تسليح إيران لحزب الله بصواريخ مضادة للطائرات روسية الصنع.

حركة حماس.. في حال اشتعال حرب في المنطقة سوف تنضم حماس إليها ضد إسرائيل، المنظمة تسيطر على ترسانة قدرتها الصحيفة بحوالي ١٢ ألف صاروخ في غزة، والغالبية العظمى أكثر من ٩٠% من صواريخها فعالة. تصل إلى بئر السبع واسدود و"يفنه" ويمكن لجزء صغير الوصول إلى تل ابيب.

الجهاد الإسلامي.. في الواقع التخوف أكثر من حركة الجهاد الإسلامي والتي تعتبر بحسب يديعوت ذراع إيران في غزة، فضلا عن بعض جولات التصعيد، وتقدر قوتها العسكرية أنها مماثلة لحماس، لكن لم يعرف كم عدد الصواريخ التي تمتلكها.

إيران.. والجواب الإسرائيلي على صواريخ شهاب... في الواقع أنها تهدد بمحو إسرائيل عن الخريطة، وفقا لتقديرات مختلفة، إيران تمتلك ٤٥٠ صاروخ شهاب بعيدة المدى ويمكنها ضرب أهداف في إسرائيل مع هامش خط يبلغ ٢.٦ كيلومتر. والرأس الحربي للصاروخ يحتوي على نحو ٧٥٠ كيلوجرام مواد شديدة الانفجار.. ومثال- " ٤-٣صواريخ سكود دمرت شارع "هيلل أبا" في رامات غان بحرب الخليج".

سوريا.. سوريا جهزت عشرات الصواريخ مع نظام توجيه من نوع فاتح ١١٠ يمكن نقلها إلى حزب الله، وذلك للتأكد من إلحاق الضرر في مصانع الطاقة ومحطات توليد الكهرباء، او اذا ما أرادوا ضرب قاعدة "كيريا" في تل ابيب، يحتاجون الى ٦ او ٧ من هذه الصواريخ، واحد منها سيصل والبقية ستقع حولها، وستلحق ضررا كبيرا. وان الصواريخ غير الدقيقة إذا سقطت على المناطق السكنية سوف تزداد خطورتها، وذلك عندما أيضا نتحدث عن صواريخ فجر ٥، لذلك يجب وضع نظم حماية، في تل ابيب وحيفا كي لا يكون الوضع كارثياً للغاية.

الصواريخ الموجهة... حزب الله وسوريا وإيران: تسعى هذه الدول إلى الحفاظ على مخابئ الصواريخ للاستمرار في إطلاقها، بعض الصواريخ يفشل أثناء رحلته.. والآخر سيتم اعتراضه من منظومة سهم والقبة الحديدية والعصا السحرية. وجزء صغير سيضرب هدفه.

وفي تقرير أعده مراقب الدولة الإسرائيلي وتقريرين آخرين أعدهما مركز الأبحاث التابع للكنيست حول جهوزية الجبهة الداخلية يطرح صورة مقلقة تجاه حال الملاجئ العامة في إسرائيل. وقالت "يديعوت أحرونوت" إن الصورة التي تظهر من هذه التقارير هي أنه في حال شنت إيران هجمات صاروخية مكثفة ضد إسرائيل فإن إمكانيات حماية المواطنين في الجبهة الداخلية الإسرائيلية ستكون محدودة. وتبين من تقرير مراقب الدولة أن أكثر من ٧٠٠ ألف مواطن إسرائيلي ليس لديهم ملاجئ خاصة وأنه لا توجد في إسرائيل ملاجئ لحماية المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة. كذلك أظهر تقريرا الكنيست، من العامين ٢٠٠٧ و٢٠١١، أنه لم يطرأ أي تحسن على حال الملاجئ بعد حرب لبنان الثانية. وتعاني الملاجئ العامة في إسرائيل، البالغ عددها ٩٦٠٠ ملجأ تقريبا، والملاجئ الخاصة التي يزيد عددها عن العشرين ألفا، من إهمال متواصل على مدار السنوات الماضية.

وفي المقابل أعلنت بلدية تل أبيب أنه يوجد في المدينة ٣٤١ ملجأ جاهزا للاستخدام وأنه تم إعداد مواقف سيارات تحت الأرض لتحويلها إلى ملاجئ عامة في حالة الطوارئ. كذلك طرأ تحسن على حال الملاجئ في مدينتي حيفا ونتانيا.

عدم جهوزية الجبهة الداخلية للحرب

والجدير بالذكر أنه سبق تعيين ديختر وزيرا لحماية الجبهة الداخلية، نشر وسائل الإعلام الإسرائيلية تقارير تؤكد عدم جهوزية هذه الجبهة للحرب، على الأقل في الفترة الحالية والفترة القريبة المقبلة. وتبين من هذه التقارير ما يلي: أن جهوزية سلاح الجو ليست كافية؛ هناك نقص كبير في الملاجئ ونقص أكبر في الأقنعة الواقية من أسلحة غير تقليدية؛ عدم جهوزية جهاز الصحة ومباني المستشفيات غير محصنة لمواجهة هجمات صاروخية؛ عدم وجود مناعة للاقتصاد الإسرائيلي. وكانت صحيفة "يديعوت أحرونوت" وسيلة الإعلام الإسرائيلية الأولى التي فتحت ملف عدم جهوزية إسرائيل لحرب ضد إيران، يعتقد أن حزب الله في لبنان والجهاد الإسلامي في غزة سيشاركان فيها، وربما ستشارك سوريا أيضا فيها.

وقالت الصحيفة، إنه على الرغم من استثمار إسرائيل مليارات الشواكل في تحسين "ذراعها الطويلة"، وهو سلاح الطيران، الذي تطور في السنوات الأخيرة أكثر من أي مرة في الماضي، إلا أنه ليس مؤكدا أبدا أن جهوزية هذا السلاح ستمكنه من توجيه ضربة قاضية للمنشآت النووية الإيرانية وتسمح لإسرائيل بمواجهة تبعات هجوم كهذا. وتشير التقارير الإسرائيلية في السنين الأخيرة إلى أن الطيران الحربي الإسرائيلي أجرى تدريبات لا حصر لها، وبضمنها تدريبات على مهاجمة أهداف بعيدة والتزود بالوقود في الجو وبالتعاون مع دول أجنبية.

مخاطر كبيرة في مواجهة إسرائيل

معظم تحليلات الصحف الإسرائيلية وتقديراتها الأمنية تشارك المصادر الآنفة الذكر في أن إسرائيل ستواجه الكثير من المخاطر الكبيرة تصل في مستواها الخطر الوجودي وأن تبعات أي حرب مقبلة ستكون كارثية بالنسبة لإسرائيل .معاريف نشرت مقاطع من مقابلة مع تسحيا هنقبي رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست والوزير في حكومة نتنياهو يقول فيها : "أن الخمسين يوما التالية هي الأكثر مصيرية لدولة إسرائيل منذ حرب يوم الغفران"، والتي فيها أيضا كانت بضع عشرات من الأيام المصيرية. سيتعين على رئيس الوزراء أن يتخذ قرارات لكل واحد منه ستلصق شارة ثمن. التسليم بالنووي الإيراني، يوجد لهذا شارة ثمن. النتيجة العملية ستكون سباق تسلح نووي في الشرق الأوسط كله"

انتهاكات إسرائيلية

سرقة المياه الفلسطينية.. ومخططات الترحيل الإسرائيلية

أسعد عبد الرحمن

رئيس هيئة أمناء الموسوعة الفلسطينية

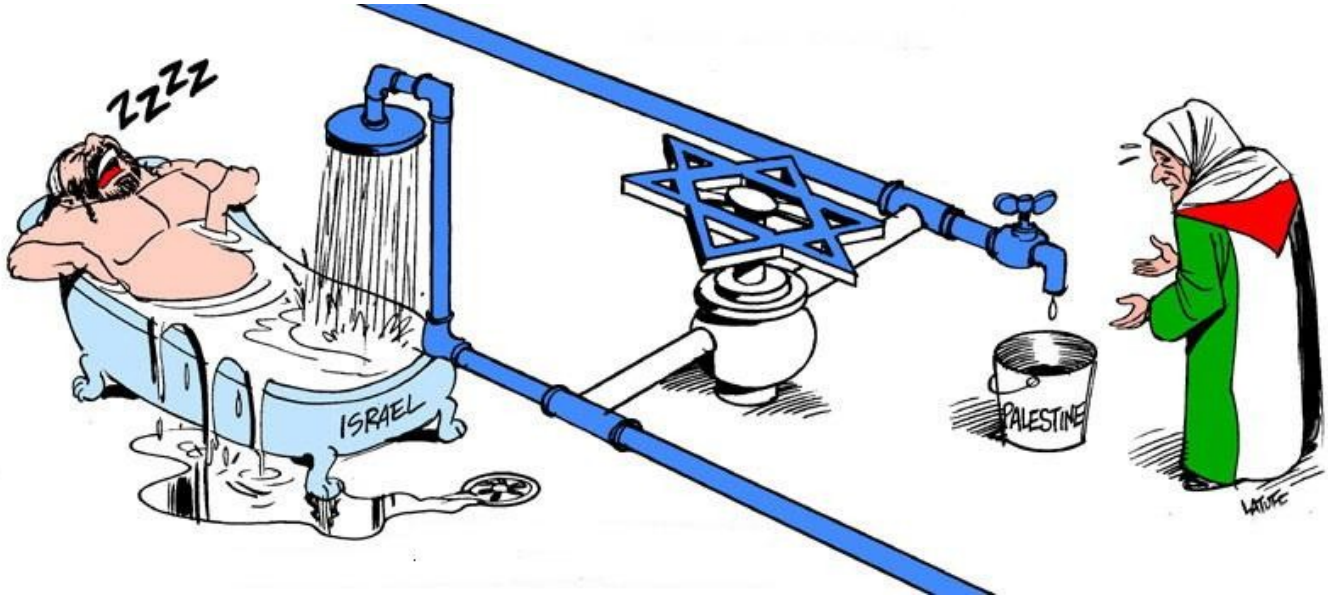

المياه قضية حياتية جوهرية، توافرها يعني الحياة، فيما نقصها أو إساءة استخدامها يعني الفقر ولربما الفناء. لذلك، تشغل "مسألة" المياه بال السياسيين قبل الاقتصاديين في كيفية تنميتها والتحكم فيها. وعديد المنظمات الدولية تعتبر أن إسرائيل تشن حرب مياه ضد الفلسطينيين.

فعملية التخطيط الإسرائيلية لمصادرة المياه العربية دؤوبة وتسير جنباً إلى جنب مع مصادرة الأرض منذ تأسيس الدولة الصهيونية، وهو ما تؤكده وثيقة سرية كتبها (بن جوريون) أول رئيس وزراء إسرائيلي عام ١٩٤١، نشرتها وزارة الخارجية البريطانية، وجاء فيها: "علينا أن نتذكر أنه من أجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء لا بد أن تكون مياه الأردن والليطاني مشمولة داخل حدودنا". ومنذ تلك اللحظة، لم تتوقف السياسات الصهيونية للسيطرة على مصادر المياه في فلسطين لكونها ركيزة أساسية من ركائز نجاح المشروع الصهيوني الاستعماري/ الاستيطاني/ الإحلالي في فلسطين. ومن المعلوم أن الوضع المائي الصعب أصلاً في الأراضي الفلسطينية قد ازداد سوءاً بعد قيام سلطات الاحتلال ببناء جدار الفصل العنصري الذي استحوذ على ٣٧ بئراً، وجعل الوصول إلى ٣٠ بئراً أكثر صعوبة. وقد أكد بحث فلسطيني "أن قيام الكيان الصهيوني ببناء جدار الفصل العنصري يتطابق بنسبة ١٠٠في المئة مع مسار الأحواض المائية وآبار المياه الجوفية في الضفة الغربية". وبحسب ندوة، حملت عنوان "المياه في الضفة والقطاع... واقع وآفاق "نظمتها جامعة "بير زيت"، فإن الجدار سيمتد في نهاية المطاف لنحو ٦٧٠ كيلو متراً يلف مدن وقرى الضفة، بحيث سيقضم في نهاية المطاف أكثر من ٤٠ في المئة من أراضي الضفة الغربية. وقد تم التخطيط المحكم للجدار الإسرائيلي العازل بحيث سيشكل خطوة أساسية من أجل فرض سيطرة مباشرة على النسبة الكبرى من مصادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربية."

لقد أصرت إسرائيل على اعتبار مسألة المياه من القضايا الرئيسية في مفاوضات الوضع النهائي، مع استمرار سياساتها الرامية إلى السيطرة الكاملة على المصادر المائية الفلسطينية، بالتوازي مع استمرار وتيرة النشاط الاستعماري/ "الاستيطاني"، والاستمرار في بناء جدار الفصل، وزرع "المستوطنات" فوق الأحواض المائية في فلسطين مدمرة بذلك الكثير من الأراضي الفلسطينية. كما أن الأثر السلبي "للمستعمرات" لم يقتصر على نهب المياه وإنما أثر كذلك سلبياً على البيئة حيث تسهم مخلفاتها في تلويث مصادر المياه الفلسطينية، ناهيك عن إعاقة الاحتلال

تطوير البنية التحتية للمياه وشبكات الصرف الصحي في الأراضي المحتلة مما أدى إلى اهتراء الشبكات واختلاط المياه الملوثة بالمياه النقية لتصل ملوثة إلى التجمعات الفلسطينية. أما التقرير الصادر عن الجهاز الإحصائي في رام الله حول "المستوطنات" والوضع المائي في الأراضي الفلسطينية في نهاية ٢٠١١ فيلخص حقائق مهمة على النحو التالي: "على الرغم من ندرة المياه في فلسطين بشكل عام مقارنة بالنمو السكاني المرتفع، فإن أزمة المياه بين الفلسطينيين أخذت منحى خطيراً بعد عام ١٩٦٧، واتسعت الأزمة المائية لتشمل عدداً من دول عربية، خاصة بعد سيطرة إسرائيل على مياه نهر الأردن والحاصباني وغيره، وبانياس وجبل الشيخ، كما سيطرت على جميع الأحواض المائية في فلسطين، واستطاعت السلطات الإسرائيلية عبر مخططات وسياسات دؤوبة من السيطرة على ٨١ في المئة من حجم مصادر المياه الفلسطينية خلال الفترة (١٩٦٧-٢٠١١) حيث تشير الدراسات أن حجم الموارد المائية المتاحة للفلسطينيين في المنطقتين نحو ٨٥٠ مليون متر مكعب سنوياً."

على صعيد مختلف، تبدو في الأفق حقيقة صارخة قوامها عدم وجود حل عادل للحقوق المائية بسبب اعتداء إسرائيل على حصص الفلسطينيين بشكل مستمر، وعجز اتفاقية أوسلو عن حل مشكلة المياه المزمنة في الضفة والقطاع نتيجة كون الاتفاقية لم تراع هذه المسألة ولم تضع حلاً لها. وقد أكد رئيس سلطة المياه في السلطة الفلسطينية الدكتور (شداد العتيلي) مؤخراً: "أن دراسات دولية وإسرائيلية أظهرت أن المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية يستهلك ٧٠ ضعف المواطن الفلسطيني من المياه"، مشيراً إلى تقرير لمؤسسة "بيتسيليم" الإسرائيلية، وتقرير الوزير الفرنسي (جوني جلافاني) الذي أكد "وجود تمييز عنصري في المياه". وقد كشف (العتيلي) أن "ما هو متاح للفلسطينيين من المياه في الضفة يبلغ ١٠٥ ملايين متر مكعب من الآبار والينابيع، وهو أقل مما كان متاحاً في عام ١٩٩٥ وفق اتفاقية أوسلو البالغ ١١٨ مليون متر مكعب. أما كمية الاحتياج، وفقاً للمعايير الدولية وحسب الوضع الطبيعي، فتبلغ ٤٠٠ مليون متر مكعب، أي أن الفلسطينيين يحصلون على ربع ما يحتاجونه، وتقوم سلطة المياه بشراء ٥٦ مليون متر مكعب من شركة "ميكوروت" الإسرائيلية، منها ٤ ملايين لتزويد قطاع غزة". وختم الدكتور (العتيلي) بالقول إن "أزمة مائية تواجهها الضفة، ستعرضها لخطر مأساوي، مثل تلك التي تجري في غزة". وعلى صعيد متمم، وبحسب تقرير دولي مهم، أعده مؤخراً مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا): "يوجد حالياً ٥٦ نبعاً في الضفة الغربية بالقرب من المستوطنات منها ٣٠ نبعاً تم الاستيلاء عليها بالكامل ومنع الفلسطينيين من دخولها بينما تضل الينابيع الباقية وعددها ٢٦ عرضة لخطر استيلاء المستوطنين عليها نتيجة ما يقومون به من جولات منتظمة وأعمال دورية". وتابع التقرير الدولي: "أنه في غالبية الأحيان جرى منع الفلسطينيين من الوصول إلى مناطق الينابيع التي تم الاستيلاء عليها من خلال أعمال الترويع والتهديد". ثم أضاف التقرير: "يبدأ المستوطنون في أعقاب تقليص الوجود الفلسطيني أو القضاء عليه في (مناطق معينة) بتطوير الينابيع إلى مناطق جذب سياحي لتدعيم البنية التحتية السياحية للمستوطنات بقصد ترسيخها بإضافة مصدر دخل للمستوطنين وتطبيعها". وختم التقرير بالقول: "الاستيلاء على الينابيع هو امتداد للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية."

لقد بات واضحاً أن الهدف النهائي للاحتلال الإسرائيلي هو جعل حياة الفلسطينيين لا تطاق بعد تعطيشهم ودفعهم خارج أرضهم ضمن سياسة احتلالية تستهدف الإخلال بالوضع الديموجرافي الفلسطيني لصالح مخططات إسرائيل "الاستيطانية". وختاماً، من الثابت أنه دون سيطرة الفلسطينيين على مصادرهم الطبيعية وفي المقدمة منها شريان الحياة /المياه، لا يمكن الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة بالمعنى الحقيقي.

المقدسات الفلسطينية.. و"تدفيع الثمن"!

زينب أحمد يوسف

تناولنا في أعداد سابقة الانتهاكات الاسرائيلية بحق شعبنا الفلسطيني، وكان منها أيضا انتهاكات المستوطنين كجزء لا يتجزأ من الكيان الصهيوني، بل إن المستوطنين فاقوا جيش الاحتلال وحشية وعنف. فالحملة المسمومة التي يشنها المستوطنين الصهاينة تحت حماية الاحتلال الصهيوني في الأسابيع الأخيرة على دور العبادة في الضفة الغربية والقدس المحتلة، ليست الأولى من نوعها ولن تكون الأخيرة، ولم تكن عبارة عن ردة فعل عابرة وغير مخطط لها لكنها سياسة متجذرة في السلوك الصهيوني منذ أن وطئت أقدامه أرض فلسطين المباركة وحرب ممنهجة وسياسة متواصلة، يغذيها التطرف المتزايد في قمة هرم دولة الاحتلال.

والحرب على بيوت الله من قبل العدو الصهيوني ومنذ نشأته، أخذت أشكالا كثيرة ومتعددة، من حرق وهدم، إلى تحويل المساجد إلى كنس يهودية، أو خمارات، ونوادي ليلية "بارات"، ومطاعم.... وفي الأسابيع الأخيرة بدأت مجموعة من المستوطنين الصهاينة تطلق على نفسها مجموعة "تدفيع الثمن" (تنتقم لإخلاء بؤرة "ميجرون" الاستيطانية التي كانت مقامة على أراضي فلسطينية خاصة في رام الله)، بشن اعتداءات على دور العبادة الإسلامية والمسيحية. ولقد شكل حرق المساجد في الضفة والقدس والأراضي المحتلة عام ٤٨، أحد معالم الحرب المتواصلة على بيوت الله من قبل المستوطنين.

ومن الملاحظ أن الاعتداءات على المساجد في الضفة ازدادت وتيرتها في الفترة الأخيرة، حيث يبدو أنها لعوامل تتعلق بأمور داخلية في دولة الاحتلال. كما أن اختيار التوقيت والمكان من قبل المستوطنين يدل على أنها عناصر محترفة، ولديها طول باع في الإجرام. كتابة شعارات مسيئة، ورسم نجمة سداسية، بتوقيع "جباية الثمن" يشير إلى نية مبيته ومتواصلة. ومما لا شك فيه أن هناك عوامل مساعدة لمواصلة حرق المساجد من قبل المستوطنين، خصوصاً حرية الحركة والتنقل بين المستوطنات، وسرعة الدخول والخروج من قرى بعينها في مناطق محددة في الضفة، واحتضان حكومة "نتنياهو" المتطرفة للمستوطنين، وتركهم يصولوا ويجولوا دون حسيب ولا رقيب. فرئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يمنع جمع معلومات عن الشبان المستوطنين الذين يقومون بعمليات إرهابية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية على الرغم من أن الشرطة "الإسرائيلية" والشاباك يعرفون جيداً هوية هؤلاء المستوطنين.

والسؤال الأن لماذا المساجد ودور العبادة ؟ وما سرُّ العداء بين اليهود والمساجد؟ ولماذا تتقصد سلطات الاحتلال انتهاك حرمة دور العبادة من خلال قواتها والمستوطنين خاصة؟

"بنيامين نتنياهو يمنع جمع معلومات عن الشبان المستوطنين الذين يقومون بعمليات إرهابية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية على الرغم من أن الشرطة "الإسرائيلية" والشاباك يعرفون جيداً هوية هؤلاء المستوطنين"

"الاعتداءات على المساجد وتدنيسها وحرقها يتنافى مع الشرائع السماوية والقوانين الدولية الكفيلة بحرية العبادة، والتي تنص على ضرورة الحفاظ على دُوُر العبادة والأماكن المقدسة وعدم المساس بها"

ونجيب على ذلك بأنه كان للمساجد دور بارز في أحداث الانتفاضتين، الحجارة والأقصى، في الأراضي المحتلة، حيث استخدمت مكبرات الصوت في المساجد لإيصال مضامين نداءات القوى الفاعلة في الانتفاضة، وحين لقيت هذه التجربة نجاحاً لدى الفصائل الوطنية، فتح المجال واسعاً أمام إمكانية استخدام مكبرات الصوت في المساجد لاستخدامها كوسيلة من وسائل الإعلام الإذاعي، حيث عممت قيادة الانتفاضة أهمية اللجوء لهذا الأسلوب في العمل الإعلامي عندما تقتضي الضرورة ذلك، مثل: إبلاغ المواطنين عن تقدم القوات الصهيونية في هجوم أو اقتحام موقع، إبلاغ المواطنين عن هجوم للمستوطنين للساكنين بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية، تحذير المواطنين من وقوع طارئ، وإرشادهم إلى كيفية مواجهته. وشيئاً فشيئاً، تحولت مكبرات الصوت في المساجد إلى إذاعات محلية دائمة، ذات قيمة عملية كبيرة، كما أثبتت تجارب عديدة في مناطق قطاع غزة والضفة الغربية. ومن المعروف أن المظاهرات انطلقت من المساجد، لذا فإن قوات الاحتلال كانت تقتحم المساجد دوما بحجة وجود متظاهرين داخلها، كما صبت جام غضبها على خطبائها، فقامت باتخاذ أقسى الانتهاكات والممارسات بحقهم، وما لبثت أن رفعت سلطات الاحتلال درجة تحريضها ضد المساجد ودور العبادة، فقد زعمت أن المساجد تحولت إلى أماكن لتخزين السلاح، ومن ذلك أنها عثرت على العشرات من الزجاجات الحارقة الجاهزة للاستعمال في بعض المساجد، وألقيت عدة قنابل من المساجد على قوات الاحتلال.

إن ما يزيد من إجراءات قوات الاحتلال ضد المساجد ودور العبادة في الأراضي الفلسطينية، أنها تصنف النشاط الديني باعتباره وسيلة تلجأ إليها الحركات الإسلامية والوطنية لتعبئة المواطنين ونشر أفكارها بينهم، لذلك ازدادت انتهاكات المساجد في السنوات الأخيرة للانتفاضة، في إطار ما أسمته الحكومة الصهيونية سياسة ضرب البنية التحتية لحركات المقاومة ، فيما يرى المواطنون في مثل هذه الأعمال مساساً بحريتهم في العبادة. ويعتقد الاحتلال الصهيوني أن المسجد في فلسطين، لم يعد مكاناً للعبادة فقط، بل تجري فيه معظم الأمور الاجتماعية تحت سقف الهالة الدينية، فالصلاة في المسجد، والاعتصام ضد المحتل في المسجد، والإفطار الجماعي في المسجد، وتوبة العميل في المسجد، وجمع التبرعات وتوزيع الصدقات فيه، وبالإمكان هنا إدراك حساسية المسجد عند الحركة الإسلامية، مما ميز الإسلاميين عن القوى السياسية الأخرى، بانفرادهم بمؤسسة المساجد، بحيث لم ينازعهم فيها أحد، فضلا عن أثرها الكبير في مجتمع أغلبيته من المسلمين كالمجتمع الفلسطيني.

ولذلك فإن الاحتلال قام بعدة انتهاكات للمساجد من خلال منع المصلين من أداء الفروض الدينية، اقتحام المساجد ومصادرة محتوياتها، منع التجمعات الدينية، التضييق على الخطباء والأئمة، واستخدام المستوطنين للقيام بأعمال إرهابية لترويع المصلين وتدنيس المساجد وإحراقها، حيث يتم حرق المساجد من حين لأخر وكتابة شعارات مسيئة للمسلمين، مثلما فعلوا في مسجد سلمان الفارسي بقرية أمريش جنوب بلدة دورا بمحافظة الخليل بالضفة الغربية المحتلة، ومحاولة إحراقه، وكتبوا على جدران المسجد شعارات، "الموت للعرب" وستدفعون الثمن غاليا"، وحملت الشعارات توقيع "مجموعة دفع الثمن ميجرون"، علما أن المسجد المذكور يقع على بعد ٤ كيلومتر من مستوطنة "عتنائيل" المقامة على أراضي المواطنين الفلسطينيين في الجهة الجنوبية للقرية، وبعد كتابة الشعارات، قاموا بسكب مادة حارقة على سيارة خاصة كانت تقف قرب المسجد. كما قامت بلدية بئر السبع وإسرائيليين بانتهاك حرمة مسجد بئر السبع وقاموا باحتساء الخمور في ساحاته وتعمدوا ان يفعلوا ذلك بجوار المسجد بما ترافق مع حركات ولباس فاضح منتهك لحرمة المسجد. واقتحم نحو ٣٠مستوطن بالقوة ساحات المسجد الأقصى في القدس من جهة باب المغاربة، وتجولوا في باحاته ومرافقه المختلفة، لأداء طقوس دينية، في حماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي. ولم تكن المقدسات المسيحية في فلسطين بمنأى عن اعتداءات الاحتلال الصهيوني، فالمسيحيون في فلسطين ليسوا استثناءً بل خضعوا للقاعدة التي ارتكز عليها الصهاينة في احتلالهم لفلسطين، ومفادها شرعنة الاضطهاد الديني والاعتداء على كل مقدس لدى كل من هو ليس يهوديا، حيث أقدمت مجموعة من المستوطنين على مرأى من سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتحت رعايتها، بإحراق دير اللطرون غرب مدينة القدس، وكتابة شعارات معادية للمسيحيين والتطاول على السيد المسيح عليه السلام دون اعتبار لحرمة الأديان وأماكن العبادة في سعي منها لإشعال حرب دينية بين المسلمين والمسيحيين من جهة واليهود من جهة أخرى، وتحويل الصراع القائم من صراع سياسي إلى صراع ديني". كما سمحت قوات الاحتلال الإسرائيلي ليهود متطرفين باقتحام ساحات ومرافق المسجد الأقصى المبارك في القدس الشرقية المحتلة، وإقامة شعائر تلمودية فيها، خلال احتفالات بمناسبة حلول السنة العبرية "روش هاشانا" الجديدة .وما إلى ذلك من ممارسات عنصرية لا ولن تنتهي حتى كتابة هذه السطور وبعدها فهم لن يكفوا عن انتهاكاتهم العنصرية.

وفي النهاية نؤكد على إن الاعتداءات على المساجد وتدنيسها وحرقها يتنافى مع الشرائع السماوية والقوانين الدولية الكفيلة بحرية العبادة، والتي تنص على ضرورة الحفاظ على دُوُر العبادة والأماكن المقدسة وعدم المساس بها. ولهذا فإن الحكومة الإسرائيلية تتحمل المسؤولية المباشرة عن هذه الاعتداءات العنصرية على المساجد والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية. والسؤال متى سترفع دولة الاحتلال الغطاء عن المستوطنين؟ وتضع حدا لوحشيتهم وعنصريتهم التي ستشعل المنطقة كلها وتغذى التطرف؟ ومتى ستقاضي المحرضين على الحرق والتدمير؟.

انتهاكات إسرائيلية

القدس في خطر
إلى متى الصمت؟

حمدي سليمان

منذ دخول الصهاينة القدس واحتلالها عام ١٩٦٧، وانتهاكهم لمقدساتها وأرضها وأهلها لا تتوقف، فهم يحاولون التعلق والتمسك بالحائط الغربي للمسجد الأقصى، وهو حائط البراق الذي يدعونه زوراً وبهتاناً حائط المبكي وأنه من بقايا الهيكل اليهودي الذي هدم قبل الميلاد!!. وذلك من خلال الحفريات التي يمارسونها بالقدس القديمة، وهم مصرين على بناء كنيس لهم تحت المسجد الأقصى لإثبات وجود هيكلهم ووجودهم في هذه الأرض.

لقد جهز الصهاينة أنفسهم لبناء الهيكل المزعوم على أنقاض المسجد الأقصى من أحجار البناء والمعدات ووسائل التمويل وإنشاء المعاهد الدينية لإعداد الكهنة الذين سيقومون على خدمة الهيكل وإقامة المدارس الدينية التي تخرج أجيالاً يهودية تخدم الهيكل وتحافظ عليه؛ لذلك يمارس العدو الصهيوني سياسة تدميرية للأماكن المقدسة من خلال هدمها وحرقها ونسفها.

فقد رصدت مؤسسة الأقصى للوقف والتراث حديثاً تصعيداً للنشاط الصهيوني ومنظماته في التسريع ببناء الهيكل، وذلك عشية ما يعرف بالتاسع من أغسطس/ آب – ذكرى خراب الهيكل -، وترجح مؤسسة الأقصى أن الاحتلال يقوم بأعمال الحفر والهدم ليلا وعمل نفق جديد أسفل باب المغاربة وبناء جسر عسكري لهم. ولم تتوقف الانتهاكات عند هذا الحد بل طالت مصادرة الأراضي منها أراضي مطار قلنديا الواقع شمالي مدينة القدس، وإقامة منطقة صناعية على أرضه في الوقت الذي كانت تسعى فيه السلطة الفلسطينية بتحويل هذا المطار إلى مطار دولي للدولة الفلسطينية المقبلة، وهدم الممتلكات والاعتداء على المقدسات.

كما كشف تقرير أعدته منظمة التحرير الفلسطينية، تم رصد السياسات الإسرائيلية الأحادية بالقدس الشرقية المحتلة حول تطبيق قانون ما يسمى (أملاك الغائبين) الذي بموجبه استطاعوا الاستيلاء على عدد كبير من المنازل والأراضي والأموال والمشاغل والمخازن وحتى الأثاث. وخلال الفترة التي تلت حرب ١٩٤٨ تم التوسع الاستيطاني بواسطة سلسلة من القوانين زاد عددها على ثلاثين قانوناً، حيث تضفي هذه القوانين الشرعية للاحتلال للاستيلاء على أملاك الغائبين بهدف أمنهم ومصلحتهم العامة. وفي السياق ذاته أوضح تقرير جديد أعده ائتلاف الأهل للدفاع عن حقوق المقدسيين، أنه منذ عام ١٩٦٧ تمت إقامة (١٥) مستوطنة يهودية شرقي القدس، وحتى يومنا هذا يعيش أكثر من (٢١٠) ألف مستوطن فيها، كما صادرت سلطات الاحتلال (٣٥%) على الأقل من أراضي القدس لصالح الاستيطان. مشيرة إلى أن (٤٠%) من المستوطنات أقيمت على أراضي فلسطينية خاصة الملكية، كل هذا يثبت واقع النصب والاحتيال والتزوير الذي يمارسه هذا العدو المغتصب. إن المخطط الصهيوني لإقامة القدس الكبرى يبتلع ١٠% من أراضي الضفة، ومن ضمن المخطط تغيير الطابع السكاني للمدينة وتهويدها في مدينة القدس، وفرض أمر واقع يقضي بتواجد يهودي يومي بالقدس على ثلاثة محاور هي:-

١- اقتحام المستوطنين للمدينة وجولاتهم فيها وإقامة طقوسهم الدينية بها.

٢- اقتحام الجنود بلباسهم العسكري للمدينة والتجول فيها.

٣- دمج النقطتين السابقتين معاً.

٤- تطبيق قانون الآثار على الحرم القدسي وذلك لتبرير أعمال الهدم والبناء وإقامة هيكلهم المزعوم.

كل هذا والعالم العربي والإسلامي في سبات عميق مما يحدث في القدس، في المقابل نجد هناك من يعترف بأن القدس عاصمة لإسرائيل، حيث اعترفت هيئة الإذاعة البريطانية ال (بي بي سي) في ٢٢-٧-٢٠١٢ و الديموقراطيين الأمريكيين بأن القدس عاصمة لإسرائيل.

إن مسلسل الانتهاكات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية لا يتوقف ومستمر ويزداد كل لحظة ويتبعه القصف الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في قطاع غزة، وزهق أرواح الشعب الفلسطيني صاحب الحق والأرض، فماذا نحن فاعلون؟ وإلى متى الصمت؟.

الاعتداء على الأسيرات الفلسطينيات
سياسة الاحتلال لإذلالهن وعائلاتهن

بديعة زيدان

لم تكن م ع تجاوزت ١٨ عاماً، عند اعتقالها قبل قرابة ٧ سنوات. حضر أحد سجاني الاحتلال الإسرائيلي، وعند الساعة الثالثة فجراً، طلب منها الاقتراب من الباب ليبلغها بأمر مهم، وحين اقتربت من الباب أمسكها من يديها عبر فتحة الباب المخصصة لإدخال الأكل ومستلزمات للأسيرات كما أدعى، قبل أن يحاول التحرش بها بوضع يديه على جسدها، فقاومت وبدأت بالصراخ، إلى أن نجحت في الإفلات منه. ومع ذلك هددها في حال تحدثت بهذا الأمر أو قدمت شكوى ضده، بمعاقبتها بشدة وبأنه سيوصي بعدم خروجها من الزنازين لأنها سبته وشتمته؟

وفي شهادة أخرى تفيد الأسيرة المحررة أ ح بأنها تعرضت لمحاولتي اغتصاب ولتعذيب قاس ما زالت آثاره على جسدها حتى اللحظة على رغم مرور سنوات طويلة على تحررها.

وفي السياق نفسه تقول الأسيرة ش أ - جميعهن لا يفصحن عن أسمائهن الحقيقية - خشية "العار" لهن ولأسرهن، إن من مآسي فترة التحقيق أنها وخلال الدورة الشهرية طلبت من السجانة فوطاً صحية، لكن الأخيرة رفضت "فازداد وضعي سوءاً، ثم طلبت مني الاعتراف مقابل أن توفر لي حاجاتي، فيما أجبرني المحقق على رفع الشال عن رأسي، وتغزل بشعري، وهددني بالاغتصاب إذا لم أعترف".

أما الأسيرة ر ع فتقول: "منذ لحظة اعتقالي من البيت فتشنا الجنود وفي شكل ميداني تفتيشاً عارياً، ثم نقلت مكبلة بالسلاسل الحديدية لمعتقل المسكوبية في القدس للتحقيق، وهناك جرى تفتيشي تفتيشاً عارياً مرة أخرى".

وتذكر الأسيرة س ص أنها اعتقلت وهي حامل في شهرها الثاني، وأثناء الاعتقال داهموا منزلها وأخرجوا من فيه وأجبروا الرجال على خلع ملابسهم أمام الأطفال والنساء، مضيفة: "أما أنا فأوقفوني بعيداً من النساء ومن ثم ألقوا أوامرهم بأن أدخل إلى غرفة متحركة مليئة بكاميرات التصوير وبها جندي طلب مني أن أخلع ملابسي كاملة فرفضت في البداية ثم شهروا السلاح وهددوني بالقتل، وبعدها فعلت ذلك مجبرة، فأحضر لي لباساً أبيض ارتديته وبدأت رحلة التحقيق والتعذيب".

أسيرة أخرى أصرت على عدم ذكر اسمها، تقول: "تعرضت لعمليات تحرش جنسي، وتم تصويري، وبعد أن قضيت بضع سنوات أفرج عني منتصف تسعينات القرن الماضي، وخلال محاولتي السفر، فاجأني رجل الاستخبارات الإسرائيلي على المعبر الفاصل بين الأراضي الفلسطينية والأردن بتلك الصور".

الأسيرة المحررة قاهرة السعدي من مخيم جنين، وهي أم لأربعة أطفال، حكم عليها بالمؤبد ٣ مرات و٣٠ سنة، وخرجت في اتفاقية تبادل الأسرى الأخيرة، وعرفت باسم "اتفاقية شاليط"، تعرضت للضرب بأعقاب البنادق عقب اعتقالها من منزلها،

وتعذيبها لأيام بتثبيتها مربوطة الرجلين واليدين على كرسي، والتفتيش العاري، والتحرش من قبل المحققين. وتقول السعدي: "تنقلت بين عدد من الزنازين تحت الأرض في معتقل المسكوبية الذي يعج بالصراصير والحشرات والروائح الكريهة، وهددت بالاغتصاب مرات عدة.«

ويقول عبدالناصر فراونة، الباحث المختص بشؤون الأسرى، مدير دائرة الإحصاء في وزارة الأسرى والمحررين الفلسطينية: "لدينا شهادات عدة موثقة ومروعة لأسيرات فلسطينيات معتقلات في السجون الإسرائيلية أو محررات، جميعهن يؤكدن أن المحققين الإسرائيليين يتحرشون بالأسيرات ويهددونهن بالاغتصاب، إذا لم يدلين باعترافات مطلوبة منهن.«

ويضيف: "خلال الأعوام الأخيرة، حرصت قوات الاحتلال على اعتقال زوجات وأخوات قادة ونشطاء المقاومة من دون أن يكون لهن علاقة بعمليات المقاومة، وذلك من أجل إجبارهم على تسليم أنفسهم، وفي مرات كثيرة تم اعتقال زوجات وأخوات نشطاء المقاومة أثناء التحقيق معهم من أجل كسر إراداتهم وإجبارهم على الإدلاء بالاعترافات .«وتقول الأسيرة المحررة س هـ: "تمت تعريتي، وجلس المحقق الإسرائيلي إلى جانبي أثناء التحقيق، وحاول ابتزازي والتحرش بي، لكني رفضت التجاوب معه.«

وأفرج عن س هـ بعد اعتقال دام أياماً عدة، وقالت في وقت لاحق إن الهدف من وراء التحقيق معها وإهانتها وابتزازها كان الضغط على زوجها الذي كان معتقلاً هو الآخر لانتزاع اعترافات منه. وعلى مر الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني، بينهم أكثر من عشرة آلاف امرأة، لكل واحدة قصة تتعلق بالتحرش الجنسي وتفتيشها عارية أثناء التحقيق، لكن قلة تفصح عن ذلك.

وفي حال أخرى، قالت الأسيرة الفلسطينية المحررة هناء شلبي (٣٠ عاماً)، التي كانت نقلت بعد إضراب طويل عن الطعام إلى قطاع غزة، بعيداً من أسرتها في الضفة الغربية: "لحظة بدء التحقيق معي بعد ساعات من اعتقالي، جاء إلي جندي احتلال بلباس مدني ادعى أنه ممرض داخل المعتقل، طلب مني خلع ملابسي للتفتيش فرفضت، فاستدعى عدداً من الجنود وقيدوني وطرحوني أرضاً وانهالوا علي بالضرب"

وأضافت: "أثناء جلبي إلى المحكمة كبلوا يديّ ورجليّ، كما أن إحدى المجندات الإسرائيليات حاولت تفتيشي تفتيشاً عارياً أمام الأسيرات الأخريات وطاقم المجندات، إلا أنني رفضت ذلك بشدة، ففتشتني في الحمام، وهددت بأنها ستعاقبني على هذا الرض"

وقالت الأسيرة الفلسطينية المحررة إيمان نافع: "ما يحدث مع الأسيرات الفلسطينيات داخل المعتقلات من قبل جيش الاحتلال مهين جداً، فالاعتداء اللفظي مستمر. وحتى لو لم يحصل تحرش مباشر، فإن مجرد تعرية الأسيرة أثناء التفتيش ولو من قبل سجانة، يدل على وجود نوايا سيئة، فما أهمية التفتيش العاري في ظل وجود أجهزة متطورة جداً تستطيع كشف ما تحت جلد الإنسان؟ "وأكدت نافع، في مقابلة مع فضائية عربية، أن الأسيرات الفلسطينيات تعرضن للكثير من عمليات الاعتداء اللفظي، أو التهديد بممارسة الجنس معهن، والابتزاز، مؤكدة أن "هناك امرأة فلسطينية تم فض بكارتها بعصى استخدمها المحققون".

ويذكر أن منظمات حقوق إنسان إسرائيلية قالت إنه تم تقديم ١٧ شكوى من أسيرات فلسطينيات تتهم ضباط الاحتلال وجنوده بالتحرش بهن جنسياً، مشيرة إلى أن النيابة العسكرية الإسرائيلية فتحت تحقيقاً في الأمر.

الأخت المناضلة سميرة أبو غزالة

عبلة الدجاني

رئيس اتحاد المرأة الفلسطينية فرع ج.م.ع

الرئيسة السابقة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بجمهورية مصر العربية، من جبل الغار في مدينة نابلس، ولدت سميرة عام ١٩٢٥ وترعرعت في عائلة وطنية كان لها دور في النضال ضد المؤامرة البريطانية الصهيونية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. كما استمر نضالها ضد الاحتلال الصهيوني لوطنها بعد هزيمة عام ١٩٦٧، كانت سميرة طالبة متميزة اثناء دراستها وقد أتمت دراستها في كلية دار المعلمات في مدينة القدس، عملت بعدها في التدريس في أحد مدارس المدينة المقدسة. وقد عكست مشاعرها الوطنية على طالباتها في المدرسة وتأثرها بضياع الوطن وتقسيم مدينة القدس.

ثم التحقت الأخت سميرة بالجامعة الأمريكية لإكمال دراستها وهناك انضمت لجمعية العروة الوثقى (القوميون العرب) حيث واصلت نضالها الذي كانت قد بدأته منذ شبابها المبكر في فلسطين، وعندما حاولت بريطانيا إقامة حلف بغداد في البلاد العربية كانت من بين الشباب المعارض للحلف وشاركت في المظاهرات التي اندلعت في الكثير من الدول العربية، وعلى أثرها لوحقت من السلطات اللبنانية، وقد قامت الجـــامـعـــة الأمريكية بطرد سبعة عشر طالبة من بينهم سميرة، وقد ألحقتهم الحكومة المصرية برعاية الزعيم جمال عبد الناصر في الجامعات المصرية حيث حصلت على ليسانس الآداب في اللغة العربية ثم الماجستير. وقد صدر لها كتابين الأول "القومية العربية في الشعر الحديث ما بين الحربين العالميتين في مصر والشام والمهجر"، والثاني "مذكرات فتاة عربية"، وهي أيضًا شاعرة ولها ديوان بعنوان "نداء الأرض".

في عام ١٩٩٦ شكلت مع بعض السيدات الفلسطينيات في مصر "رابطة المرأة الفلسطينية" التي أصبحت بعد ذلك الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وكان هدفها جمع شمل وتوثيق الروابط بين النساء الفلسطينيات والعمل على حشد وتنظيم طاقاتها لخدمة القضية الفلسطينية.

ومن خلال رئاستها للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وبمشاركة زميلاتها من أعضاء الجمعيات الإدارية المتعددة ثم تنفيذ العديد من الأنشطة السياسية والثقافية والاجتماعية التي كانت تركز على خدمة القضية الفلسطينية والأسرة الفلسطينية مما جعل فرع مصر من أهم فروع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وبعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ شاركت أبو غزال في المؤتمر الفلسطيني الأول كعضوة وفي عام ١٩٧٨ انتخبت عضوًا في المجلس المركزي.

عملت الأخت سميرة لفترة طويلة في إذاعة فلسطين التابعة لإذاعة صوت العرب وتركز برنامجها الأسبوعي على قضايا المرأة الفلسطينية حتى عملت في المجلس الأعلى للثقافة والأدب. وقامت بتدريس اللغة العربية للأجانب في الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وتأثير الأخت سميرة على الاتحاد مازال مستمرًا. وقد كرمتها الهيئة الإدارية بعد تركها الاتحاد كرائدة ورمز من رموز العمل الوطني والاتحاد.

لقاءات نظمتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

إقليم جمهورية مصر العربية

في مقر حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في القاهرة، التقى جمع من منتسبي الحركة وجمهورها، بعضو المجلس الثوري للحركة عدلي صادق، السفير لدى الهند (الاثنين ١-١٠-٢٠١٢). وفي بداية اللقاء، قدّم أمين سر الإقليم للحركة في مصر، ضيف اللقاء الأخ عدلي صادق، منوّهاً الى صفته في التنظيم وفي العمل الديبلوماسي، ودوره ككاتب سياسي مميز، ونبذة مختصرة عن حياته.

استهل الأخ صادق محاضرته، بالحديث عن لحظة تاريخية ملتبسة يمر بها الشعب الفلسطيني، وحضور السؤال المقلق في أذهان كل الوطنيين: الى أين نحن ذاهبون؟ فهناك إشارات كثيرة في سياق الأحداث ربما تغذي الإحساس باليأس والقنوط، ولكن من الخطأ أن نذهب بعيداً في هذا اليأس وصولاً الى الإحساس باللاجدوى. ذلك لأن الشعب الفلسطيني الذي لم يتخل ولن يتخلى عن إحساسه بالحاجة الى الاستقلال والحرية وإنجاز مشروعه الوطني؛ ما زال باقياً على أرضه، وأن بقاءه على الأرض، في قلب الحدث، مع بقائه على انتمائه في الثنات، هو الذي يجعل طلب التحرير والاستقلال الوطني مشاعر تلازم حياته. إن تاريخ النضال الوطني ليس لعبة ورق (كوتشينة) يمكن أن نفضّها وأن نضع أوراقها جانباً. وطالما أننا باقون على أرضنا ومتمسكون بانتمائنا، فإن أية مصاعب لن تنال من عزيمة شعبنا على انتزاع حريته واستقلاله، مهما بلغت الصعاب والتعقيدات، ومهما كان النكران أو الطغيان الاستعماري. وقال عضو المجلس الثوري، إنه ككاتب، لطالما اعترض على استخدام عبارات البرهنة على "الحق التاريخي" لشعبنا في وطنه، وأنه يراها اجتهادات خاطئة منقولة عن الأدبيات الصهيونية، التي كانت في حاجة الى تخليق شواهد ونصوص من الأساطير، تصطنع "حقاً تاريخياً" لأولئك الذين استوطنوا فلسطين من اليهود القادمين من بلدانهم الأصلية. أما الشعب الفلسطيني، فهو ما زال باقياً على أرضه منذ القدم، رغم كل ما جرى، يواصل حياته جيلاً بعد جيل، وليس في حاجة الى براهين على حقه في وطنه، ويمتلك الأدلة الدامغة على حقوق الملكية في هذا الوطن، والمسألة ليست من نتاج أساطير أو نصوص غيبية!

لكن وجود شعبنا على أرضه، وثباته على انتمائه الوطني، لا يكفيان لكي نشق طريقنا الى تحقيق الأهداف المرتجاة. فلا بد من

"إصلاح عرباتنا لكي لا تسخر الطرقات منا" حسب تعبير الشاعر المبدع محمود درويش.

لا موجب، إذاً، لليأس والقنوط، ولا للاعتماد على مجرد وجودنا على الأرض وثباتنا على الانتماء للحركة الوطنية. فلا بد من دور فلسطيني نضالي فاعل. ومثل هذا الدور، لا يكون خطة تتوافق عليها القوى الفلسطينية التي آنست في نفسها القدرة على المشاركة قيادة الشعب الفلسطيني. فنحن الآن أمام سيرورة تاريخية عربية، وفي أوقات المخاض العسير، ولكون أنظمة الاستبداد حكمت طويلاً في العالم العربي، فإن الشرائح الاجتماعية والنُخب ومن ثم الثورات، تتخللها مظاهر وممارسات خارجة عن السايق، وهي ليست على شاكلة مثيلاتها في ظروف طبيعية، لأن المستبدون، يحرصون ضمن ما يحرصون، على التصحر السياسي في مجتمعات بلدانهم، لذا عندما ينفجر المجتمع غريزياً، بمفاعيل فظاعاتهم، لا تجد القطاعات الشعبية الطبقة السياسية المقتدرة التي تنجز وحدة رؤيتها العامة وتحدد خياراتها. وفي بعض الأقطار، يُنتج النظام خصومه من مثل صنفه، لأن المراس السياسي الذي أتاحه حتى المستعمرون، لشعوب المستعمرات، لم يتحه المستبدون لشعوبهم!

مع اندلاع ثورات الربيع العربي، لم تكن هناك قوى مدنية منظمة، مهيأة لأخذ دورها ونيل الحظوة من الشارع، بمثل ما تهيأت له الأحزاب الدينية. فهذه أحزاب نشأت على قاعدة التعاليم الإسلامية، التي يفترض أنها تخص كل المؤمنين. كان يسيراً أن يجمتع ويتنظم المتفقون في الرؤية من الإسلاميين، وأن ينشئوا حزباً كبيراً في يوم واحد. وسيكون لمظلوماتهم التي تعرضوا لها من الحكام المستبدين، أثرها في تعزيز التعاطف الشعبي معهم. فالمجتمعات التي انفجرت في وجه المستبدين، أرسلت شهقتها الأخيرة، لتحقق خلاصها، ولم يكن أنسب لها من النطق بالشهادتين لكي تحيا وليس لكي تموت. ففي المثال الليبي، استحث القذافي بفجوره وبغرابة أطواره وبذعره من أي اجتهاد سياسي يخالف ثرثراته، موجة من التشكي الاجتماعي الموصول بقيم التقوى والزهد والعدالة. لكن فظاعة ممارساته، انتجت في النهاية ضدها من صنفها، أي الفظاعة التي بلغت المدى الأقصى في العنف وفي التغالظ معه.

في سياق التغيرات العربية، كان طبيعياً أن تطفو على السطح، القوى المستظله بالدين كجماعة "الإخوان المسلمين". فلأية جماعة أو حزب، الحق في أخذ الفرصة، شريطة تأمين وضمانة مبدأ التداول على السلطة بالعودة الى الإرادة الشعبية. غير أن صعود التيار الإسلامي، في بلد مثل مصر، يُفهم خطأ من قبل "الجماعة" في فلسطين. فهؤلاء الأخيرون، يظنون أن فوز "الإخوان" في مصر من شأنه أن يجعل "إخوان" غزة في موضع التمكين بصرف النظر عن الإرادة الشعبية، وتصبح المسألة "خوش بوش" بين مصر وقطاع غزة. هذا كلام غير صحيح، وقد كتبنا ونبهنا من مغبة الإفراط في الحسابات. فلكل بلد خطابه الخاص وظروفه. وبلد كمصر، فيه مجتمع تعددي يزخر بالألوان والمشارب، ولا يمكن للفئة التي تحكم، أن تأخذ البلاد الى أجندات غيرها. ونحن في حركة "فتح" جربنا الرهان على كل الحالمين والباهرين والثوريين، قبل أن نصطدم ويصطدمون، بحقائق وحسابات كابحة. الشهيد الرمز أبو عمار ـ رحمه الله ـ راهن على الثريات العربية من جمال عبد الناصر وهواري بومدين والجنوب اليمني الثائر وغيرها، مرورا بالرهان على الثورة الإيرانية، حتى بلغ به الأمر الإعلان ذات يوم أن جبهة المواجهة مع إسرائيل، تمتد من صور الى خراسان. وكلنا يعرف أننا عندما هوجمنا في حرب لبنان ١٩٨٢ كنا وحدنا وقاتلنا وحدنا، وخرجت قواتنا الى المنافي، لتبدأ عملية تجميعها من جديد في لبنان، عنصراً عنصراً، وبناء قوة التصدي للاحتلال، في الداخل، لبنة لبنة! أوصلتنا الدروب الى "أوسلو" التي جاءت بعد انهيار الرهان الأخير على العراق، وفي ظل القطيعة مع الحكومات العربية. ظن المحتلون ومعهم الأمريكيون وبعض العرب، أن إسقاط العراق والمد الأمريكي وصعود الدور الإسرائيلي في المنطقة، كلها عوامل أكثر من كافية لأن يظهر فلسطينيون جدد، يخطبون ود إسرائيل وأمريكا، ويشكلون حالة أمنية في هذا الإطار.

لكن انسداد أفق العملية السلمية، وتمسك الطرف الإسرائيلي بتفسيره لاتفاق إعلان المباديء، وتنامي حجم تيار التطرف داخل إسرائيل، أعاد الأمور الى المربع الأول، لتنفجر الانتفاضة الشعبية الطويلة الثانية، التي قضى فيها الزعيم الوطني التاريخي ياسر عرفات شهيداً. وبسبب إجرام الآلة العسكرية للاحتلال، وتراجع محاولات بناء شرعية دستورية تنمو مع تطور العملية السلمية، والعودة الى شرعية المقاومة التي يتعدد فيها السلاح وتتعدد القوى التي تحمله، دون أن تجمع بينها استراتيجية عمل واحدة، مع رصد المجتمع لمظاهر فساد في السلطة، كانت حكاياتها المبالغ فيها، تصدر عن أوساط في السلطة نفسها، كذلك مع ترهل البناء التنظيمي؛ جعل من الطبيعي أن تصعد القوى الرافعة لشعارات إسلامية. وهذه كلها أسباب بعضها قريب من أسباب الثورات العربية وبعضها مختلف عنها.

من جهة الثورات العربية، نظرت القوى الإسلامية الى التطورات في العالم العربي، منذ بداياتها، وكأنها تتوافق معها أو تتطابق مع أهدافها. بل إن حركة "حماس" ظنت أن الأمور تتجه الى ولايات متحدة إسلامية، زحف نفوذها الواحد، الى كل أرجاء العالم العربي. وكتبنا ننبه الى خطأ هذا التحليل، بل الى أن الإسلاميون عندما يحكمون ويصبحون بصدد إثبات جدارتهم باللعب على وتر الوطنية والحرص على بلادهم، سيكونون أشد مراساً مع "الجماعة" في غزة، لأنهم لا يخشون المطولات التخوينية التي كانت لها أصداؤها، في زمن حكم مبارك. فلا مجال للشعارات القوى بالنسبة لقوة تحكم، ولدولة تعرف حدود إمكاناتها ومقدراتها

وطبيعة علاقاتها الدولية التي لا مفر منها!

ذلك كله، برهن على صواب الخط السياسي الواقعي للحركة الوطنية الفلسطينية. وبدأت تسقط، كأوراق الخريف، كل تعليلات واتهامات التخوين والتفريط، التي أرسلتها "حماس" جزافاً، ضد الحركة الوطنية ذات الإرث الكفاحي الكبير. فالواقع يقتضي أن نتوافق على مشروع الاستقلال والدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ٦٧ مع حل عادل لقضية اللاجئين. وهذا هدف كبير قياساً على المتاح، ومن شأن تحقيقه، أن يفتح لنا الطريق الى عملية تاريخية ذات سياق مضاد لسياق الحركة الصهيونية الذي بدأ منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر!

هدف الشعب الفلسطيني، لن يتحقق بدون توحيد الورقة السياسية والكيانية السياسية. بل إن دعم الثورات المنتصرة، في مصر وتونس واليمن لهدفنا السياسي (وهذا هو سقف الدعم المنتظر) لن يؤتي ثماره دون أن تنشأ الحالة الفلسطينية الجامعة التي تتلقى هكذا دعم أو مساندة. من هنا، كان علينا في "فتح" أن نسعى لإنجاز المصارلحة الفلسطينية التي تجتمع فيها القوى السياسية، في إطار كيانية واحدة، وتحتكم الى الإرادة الشعبية. وللأسف، اصطدمت محاولات حركتنا، إنجاز المصالحة؛ بتعنت "الهانئين" بالحكم في غزة. فهؤلاء، في جوهر موقفهم، يتمسكون بوضعية الإمارة أو سمّها ما شئت. المهم أن يستمر حكمهم في غزة، دون التفكير في العودة الى الإرادة الشعبية. وهؤلاء واهمون، لأنهم يظنون أنهم قادرون على كسر قواعد التاريخ ونواميس الحياة وشطب العناصر الأساسية لمفهوم الوطنية الفلسطينية الجامعة، واستبدالها بثرثرات فاقدة الدلالة، عن "المقاومة". ويعرف الحمساويون، أن أية توجهات، لسلخ غزة عن الضفة، ستؤدي الى انهيار المشروع الوطني، ومع ذلك تراهم يدفعون بكل قوتهم، لفك ارتباط غزة بالضفة، وهذا هو عين المسعى الإسرائيلي. لكنهم يفعلون ذلك بذريعة التعفف أية تقاطعات مع الاحتلال يفرضها الأمر الواقع، كحركة البضائع، والإطار الجمركي. في الوقت نفسه، تراهم يقولون ويفعلون كل شيء، من شأنه الحط من مكانة السلطة الفلسطينية والدفع في اتجاه انهيارها، بذرائع تتعلق بالظاهر من الأمور، مختلطاً مع فرضيات ظنية قوامها "تنسيق أمني" وليس إجرائياً مدنياً لتسيير أمور الحياة تحت الاحتلال. وعندما يطرحون بدائلهم، تراهم يغتربون عن الواقع، ويتهربون المسؤولية، ويغلّفون سلبيتهم هذه، بكلام إنشائي عن "برنامج مقاومة" يتمسكون به. وبذريعة هذه الفرضية النظرية لـ "برنامج المقاومة" يعطلون العملية الديموقراطية التي هي روح العمل الوطني. وفي سياق هذه الوجهة العقيمة، نشأت شرائح اجتماعية طفيلية اغتنت من الانفاق ومن الاقتصاد الريعي وألهبت أسعار الأراضي والعقارات لتستأثر بها على خط التمكين الشخصي وضمانات البحبوحة لولد الولد لشريحة متنفذة مع إفقار الطبقات الشعبية وإدقاعها. كل ذلك بشفاعة "برنامج المقاومة". والأجدر بنا، إذا كانت المسألة مسألة برامج، أن نتحدث عن "برنامج نووي" أو برنامج صواريخ عابرة للقارات، حتى وإن لم تكن لنا علاقة بأية خطوات على صعيد هذه البرامج!

النقطة الأخيرة في هذه الندوة، تتعلق بالسلطة وإمكانية استمرارها في ظروف الانسداد السياسي والمصاعب الاقتصادية. فالسلطة يا إخوان، وإن كان الحديث عنها يقتضي بعض ما يشبه الهجاء، عندما نقول إن الأطراف كلها في حاجة الى بقائها؛ هي باقية ولا تندثر. إنها نواة الدولة، وهي الماكثة على الطرف الآخر من المعادلة السياسية. والعدو المحتل يرى في السلطة الشريك المتاح، وأن انسحابها من المعادلة، سواء بتفكيك نفسها أو بالإجهاز عليها من قبل الاحتلال، سيضع هذا الاخير أمام واقع أكثر التباساً وتعقيداً. ومثلما قال كتاب أمريكيون يهود، ستنشأ غن غياب السلطة، وضع فيه احتمالان: إما أن يستمر احتلال الأراضي، ومن ثم ضمها، وحرمان السكان من حقوقهم السياسية، وهنا تصبح إسرائيل في وضعية دولة الأبارتهايد، أو أن يستمر الاحتلال ومن ثم ضم الأراضي، وإعطاء السكان حقوقهم السياسية، فتنعقد لهم الأغلبية ديموقراطياً، ويضيع حلم الدولة اليهودية. إن هذه هي الاحتمالات التي تحكم الموقف الإسرائيلي. أما ثرثرات المعتوه ليبرمان فهي متعمدة لكي يلعب هذا القميء دور المهووس المتشدد لإخفاء فساده والتعمية على ملفات قضاياه الجنائية، فلا معنى لها. فهو، ومن ورائه نتنياهو يتطلعون الى المستحيل. يريدون سلطة تقف لتنظم عملية احتشاد الناس في مهاجع نوم محاطة بالاستيطان ولا حقوق للمواطنين الفلسطينيين فيها أو حولها، ولا يستطيعون بسط سيادتهم على دولتهم في الأراضي المحتلة عام ٦٧ ولا أن يكونوا جزءاً من دولة ثنائية القومية. هذا كلام فارغ سيسقط بامتياز، فلا أحد يمكن أن يفرض على أمة يحتل أرضها، بأن تختار بين أن تلتزم مهاجع نومها بلا حرية ولا استقلال، أو أن تمكث على أرضها المحتلة والمصادرة، بلا حقوق سياسية وإنسانية!

ربما يكون ما نطمح اليه في هذه المرحلة المعقدة، متواضعاً بالقياس الى الحد الأقصى من حقوقنا، لكنه بمعايير الواقع واحتمالاته وممكناته، ما زال صعب المنال، ويحتاج الى وحدة القوى الفلسطينية الحيّة، والى توافقها على استراتيجية عمل واحدة، وأن تُطوى مرحلة النزاع الداخلي الذي فقد معناه، بعد أن بات الجميع أمام الحقائق نفسها، ويلتزم المواقف نفسها، التي تحسب ولا تقامر، وتضع نصب أعينها هدف جمع الفلسطينيين في بوتقة العمل الوطني الفعال.

"هذا هو ملخص ندوة الأخ عدلي صادق، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح" وسفير فلسطين لدى الهند"

ندوة: (فتح المعاصرة كما يجب أن تكون)

قدمها الروائي والكاتب الفلسطيني/ زياد عبد الفتاح، وذلك في بحضور العديد من الشخصيات السياسية والوطنية الفلسطينية، وأعضاء الحركة الفاعلين، بالإضافة إلى طلاب البكالوريوس والدراسات العليا الدارسين في الجامعات والمعاهد المصرية. وخلال الندوة أشار الكاتب الفلسطيني/ زياد عبد الفتاح إلى ضرورة استخدام حركة فتح المعاصرة للأساليب العصرية التي تتناسب مع العصر الذي نعيش فيه، وإعادة البناء التنظيمي المبني على الاعتقاد بفتح ومنطلقاتها، والأمانة والاخلاص. والنظر في علاقة الحركة بالأنظمة والشعوب العربية لإقامة حلقة اتصال قوية، وضرورة بذل الجهد الاكبر في التعامل مع الشعوب والاحزاب والقوى العربية.

كما أكد علي أهمية العمل الاعلامي، ونوه أن القيادة الفلسطينية منذ البدايات كانت تدرك أهمية الإعلام ومفصليته وماذا يمكن أن يقدموا للحركة ولفلسطين؟ واستذكر المرحلة التي توجه الأخ ابو عمار بخطابة التاريخي امام الأمم المتحدة في السبعينات، حيث شكل الأخ ابو عمار لجنه من المتخصصين الغربيين والعرب للبحث في كيفية مخاطبة العالم والغرب والعرب معا.

كما كان الأخ ابو عمار مدركاً بأن هذا الخطاب بحاجة الي شعار، فضم للجنة الشاعر الفلسطيني محمود درويش فكانت الكلمات الشهيرة التي تضمنها الخطاب جئتكم بغصن الزيتون في يد وفي اليد الأخرى بندقيتي فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي.

واختتم حديثه بالتأكيد علي وجوب الاهتمام بتاريخنا ولا ننسي جذورنا ونحن ننظر إلي المستقبل، بالإضافة إلي الحاجة الماسة إلي إعادة تنظيم جبهة فتح الداخلية من أجل أن ندخل المستقبل بخطى ثابتة.

ندوة (الإعلام الاجتماعي وأثره في القضية الفلسطينية)

قدمها الدكتور صبري صيدم نائب أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، ومستشار الرئيس الفلسطيني لشئون الاتصالات المعلوماتية بحضور د. نبيل شعث – عضو اللجنة المركزية لحركة فتح - و د. بركات الفرا – سفير دولة فلسطين في القاهرة ومندوبها الدائم في الجامعة العربية ومعتمد الإقليم في ج.م.ع- بالإضافة إلى أبناء تنظيم حركة فتح بالقاهرة، وقد أكد صيدم على ضرورة استخدام الأدوات والوسائل التواصلية الحديثة في الإعلام والعمل الاجتماعي وكيفية استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ومدى تأثيرها على القضية الفلسطينية داخلياً وخارجيًا، وكذلك سبل التواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية وكذلك أبناء الجالية الفلسطينية في جمهورية مصر العربية، وذكر أن الإحصاءات التي عرضت في يوم الشباب العالمي أثبتت أن الشباب الفلسطيني احتل مرتبة مرتفعة من حيث حجم استخدام الانترنت، واستخدام شبكة التواصل الاجتماعي المتمثلة في (الفيس بوك)، بالإضافة إلى استخدام الهواتف المحمولة، وأكد أن عدد المبدعين والمبدعات في المدارس الفلسطينية في ازدياد.

وبدوره تحدث د. نبيل شعث عن تطورات الوضع السياسي الراهن للقضية الفلسطينية وتأثرها بمحيطها العربي والإقليمي والدولي، والأثار المترتبة جراء الربيع العربي، وأكد على مضي القيادة الفلسطينية في قرارها بالذهاب للأمم المتحدة بطلب العضوية للدولة الفلسطينية في الجمعية العامة، وما لهذا القرار من أثر على القضية الفلسطينية، والذي بدوره يحول مسار الصراع من أراضي متنازع عليها إلى أراضي فلسطينية تخضع تحت الاحتلال.

ومن جانبه، أكد الدكتور بركات الفرا على متانة العلاقات الفلسطينية المصرية، وما تقدمه الدولة المصرية نظامًا وشعبًا للقضية الفلسطينية ونصرة الفلسطينيين ومساندتهم في المحافل الدولية، مؤكدًا على أهمية التواصل على كافة الأصعدة بين أبناء الشعب الفلسطيني وشقيقه الشعب المصري مستخدمين كل الوسائل والأدوات الحديثة في التواصل الإعلامي والاجتماعي.

تنظم زيارة إلى مؤسسة الشهيد الخالد ياسر عرفات بالقاهرة:

بحضور الدكتور صبري صيدم - نائب أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح، ومستشار الرئيس الفلسطيني لشئون الاتصالات المعلوماتية - والدكتور بركات الفرا – سفير دولة فلسطين في القاهرة ومندوبها الدائم في الجامعة العربية - والأخ أمين سر الإقليم - والأخوة إقليم جمهورية مصر العربية، هذا بالإضافة إلى عدد كبير من أعضاء التنظيم في القاهرة.

وكان في استقبالهم الأخ المحافظ / محمد القدوة- عضو مجلس أمناء المؤسسة -والأخ /محمد اشرف مدير المؤسسة، وقام الوفد بتقديم درع الحركة للمؤسسة معبرين عن مدي اعتزازهم وسعادتهم بهذا الصرح العظيم الذى يجسد مسيرة الشهيد الخالد ياسر عرفات على مدار المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية وحركة فتح التي التصق تاريخها بمسيرة نضاله وكفاحة منذ باكورة التأسيس الأولي والنشأة إلي استشهاده وهو مرابطاً في قلاعه لم يتنازل ولم يركع ولم يخضع .

فيما رحب مستقبلي الوفد بالزيارة وأطلعوا علي سير العمل في المؤسسة وما تحتويه من وثائق وكتب ذات أهمية وقيمة في تاريخ القضية الفلسطينية ومسيرة نضال وكفاح الشعب الفلسطيني على مدار الثورة.

ندوة: (الرؤية المستقبلية لحركة فتح وأليات استنهاض الحركة وتطورها في المستقبل)

افتتح اللقاء أمين سر الإقليم مرحبًا بالدكتور بركات الفرا - سفير دولة فلسطين في القاهرة ومندوبها الدائم في الجامعة العربية ومعتمد الإقليم في القاهرة- وبالحضور الذي ضم العديد من أبناء التنظيم في حركة فتح.

ومن ثم قدم د. بركات الفرا لإلقاء كلمته، والتي تساءل خلالها عن الصورة التي يود أبناء حركة فتح أن يروا فيها الحركة بالمستقبل؟ وما هي الأليات التي يجب أن نتبعها للوصول إلى تلك الغاية؟

وأجاب بأن هناك عناصر عدة يجب أن تتضمنها أي خطة تهدف إلى تطوير العمل في حركة فتح مستقبلاً، وهي على النحو التالي:

التنظيم، لابد من وجود علاقة صحية بين الحركة والجماهير، الخطاب السياسي الموحد، الاستقلال المالي والإداري، التعبئة والتربية الفكرية، استخدام وسائل الاعلام الحديثة، تعدد اساليب النضال في سبيل الوطن، عقد المؤتمرات بانتظام، الديمقراطية وحرية التعبير ولكن داخل الإطار، اعمال مبدأ تكافؤ الفرص بين أبناء الحركة، الشفافية، توسيع دائرة اتخاذ القرار، محاربة الفساد المالي والاداري والسياسي، وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وجود وحدات استشراف المستقبل، وجود خلية إدارة الأزمة، رعاية الشباب وتحملهم مسئولية ادارة الحركة، بناء علاقات وطنية نضالية على أساس المصلحة العليا للوطن، تنوع العلاقات قوميًا ودوليًا على مبدأ المصالح المشتركة، اعمال مبدأ الثواب والعقاب، استقطاب رجال الأعمال والنخبة، المتابعة التقييم.

وبدوره نوه الأخ أمين سر الإقليم في القاهرة في النهاية إلى ضرورة العمل والاعداد لمؤتمر حركي عام للإقليم قبل نهاية العام الحالي، لانتخاب قيادة جديدة وشابة لقيادة الاقليم.

أدب وفنون

إعداد: أحمد إسماعيل
فنان تشكيلي

مهرجان تورونتو بوابة البوح السينمائي بكندا يحتضن فلسطين بكاميرا عربية وفلسطينية وأيضاً.. أمريكية وإسرائيلية

استطاع مهرجان تورونتو بكندا أن يخطف الأبصار إليه ويوجه أصحاب الهامات العالية في السينما العالمية للدخول إليه عبر بوابته الشهيرة في تلك المدينة الشبيهة بمدينة نيويورك ذات النكهة الأوروبية في نفس الوقت، التي منظمو المهرجان السابق، بعد أن احتفى في دورته السابقة عام ٢٠٠٩ في كل مدن كندا بمدينة تل أبيب بمناسبة مرور مائة عام على تأسيسها، وكأن أصحاب المهرجان يريدون أن يثبتوا للجميع إنهم حياديون وديموقراطيون مع طرفي الصراع دون الرضوخ لأي ضغط من أية جهة، خاصة بعد صدور أصوات منددة بالأفلام العربية

احتضنت الكثير من الأفلام سواء تلك التي تعرض للمرة الأولى، أو تلك التي تم عرضها في مهرجانات سابقة كمهرجان كان والبندقية، وكان جديد هذا العام هو العروض السينمائية العربية والفلسطينية والأفلام الغربية التي تتحدث عن فلسطين خاصة بعد الشكوك التي حامت حول أو التي تتحدث عن فلسطين بحجة مواقفها وميلها للقضية الفلسطينية. فكان انتصاراً جديداً يضاف إلى سجل الانتصارات الفلسطينية الثقافية، فالأفلام التي عرضت أثارت عنها ومن حولها أسئلة كثيرة عن شعب لا يزال يبحث عن هويته المستلبة منه من قبل الكيان الصهيوني.

والمميز في الأفلام التي تناولت القضية الفلسطينية هو غياب احادية الرؤية والنظر إلى القضية بعيون وزوايا مختلفة وبرؤى عربية وفلسطينية وأيضاً أمريكية وإسرائيلية. فكان هناك الفيلم الفلسطيني (لما شفتك) للمخرجة آن ماري جاسر وأيضاً الفلسطيني مهدي فليفل بفيلمه الوثائقي (عالم ليس لنا) كما تواجد المخرج اللبناني زياد دويري بفيلمه الروائي (الصدمة)، وبجانب تلك الأفلام كان هناك الفيلم الأمريكي الوثائقي (الدولة ١٩٤) للمخرج دان سبيون، والإسرائيلي عيران ريكليس قدم فيلمه (زيتون). والفيلم الإسرائيلي ليس مفاجئاً لمضمونه الذي يبدو يميل باتجاه الخانة الفلسطينية، فالمعروف أن هناك اتجاه فني في الكيان الصهيوني اعتبره كثيرون يخدم القضية الفلسطينية. والمخرج ريكليس سبق وأثار ضجة وامتعاض اليمين المتطرف في الكيان الصهيوني بسبب أفلامه السابقة مثل (العروس السورية) و(شجرة الليمون).

ونأتي للفيلم الروائي (لما شفتك) للمخرجة الشابة آن ماري جاسر، والتي قدمت في هذا العمل طرح فني مفاده حلم العودة الفلسطيني وأسئلة مثل لما لا نعود إلى بيتنا؟ "جئنا سيراً على أقدامنا فماذا يمنعنا من العودة سيراً؟ لماذا نرى فلسطين بالعين المجردة ولا يمكن أن تطأ أرجلنا فيها؟، أسئلة وأسئلة يطرحها بطل الفيلم الصبي الفلسطيني الذي هو على عتبات أبواب عالم الرجولة، على والدته التي تكتفي بالصمت وإن كانت العيون يملأها أمل بعيد، قبل أن يقرر الطفل ذات يوم من نفسه أن يفعل المستحيل لدخول فلسطين، فيغافل والدته ويهرب من المخيم على أمل العودة إلى بيته، وتأتي الرياح بما لا

تشتهي السفن، فكان أن التقطه أحد الفدائيين وأخذه إلى معسكر الفدائيين الذي كان بداية تفتحه على عالم الرجال، فعبر إليه وهو فرحا باحتفاء الفدائيين به يحلقون له ذقنه للمرة الأولى، ولكن لم تكتمل فرحته بعد أن أنّبته والدته على فعلة خروجه عن إرادتها، كما وأدت الأم بواقعيتها وخوفها عليه حلم العودة في روحه ليخيب أمله شيئاً فشيئاً، وأيضاً بالفدائيين، فيكتشف أنه ليس في نظرهم سوى فتى صغيرا يتلمس بداياته في الحياة. هنا لا يعود يعتبر نفسه جنديا في صفوف المعسكر، وبالتالي وبعفوية الصغار، يدرك أنه غير ملزم بأوامر قائد خذله بعدما كان مثله الأعلى. وسرعان ما يهرب مجدداً بحثا عن حلمه الضائع، قبل أن تجده والدته وأحد الفدائيين على الحدود يترصد سيارة شرطة إسرائيلية، لتنتهي القصة مفتوحة، إذ يهرع الطفل ناحية الحدود وتتبعه والدته مسرعة فتمسك يديه وتسير معه إلى الأمام .

ثم نأتي للفيلم الروائي للمخرج اللبناني زياد الدويري "الصدمة" الذي يطرح أسئلته من خلاله بشكل غير مباشر وبطرح معادل فني محرك للأحداث مثل: كيف أجلب طفلا إلى الحياة من دون أن أؤمن له بيتا.. هوية.. وطناً؟ والزوجة مسيحية وهنا المفارقة المضحكة والتي تأتي مع أسئلة المحقق الإسرائيلي حين سأل الزوج إن كانت زوجته تنتمي إلى أحد التيارات الإسلامية وهي المسيحية؟!. فالفيلم يريد أن يقول لنا أن الموت في سبيل الوطن لا دين له، وبالتالي كان طبيعيا أن ينسجم الموقف المسيحي مع المسلم في الدفاع عن فلسطين ضد البطش الإسرائيلي.. أما النهاية فتكون بعودة البطل إلى المجتمع الإسرائيلي وقد ارتاح للأسباب التي حركت زوجته، فكيف يمكن أن يبقى المرء ساكنا أمام هول مجزرة مثل جنين، خصوصا في اللحظة التي يطلب فيها الزوج من زوجته أن يرزقا طفلا.. فهل يعقل أن تجلب إلى الحياة نفساً بريئة دون أن يكون لها بيت.. هوية.. وطن؟.

وجاء الفيلم الإسرائيلي والذي يبدو طرحه الفني ساذجا لأول وهلة أو تبسيطياً بعض الشيء أمام موضوع كبير، فالطرح السينمائي الذي يقدمه مخرج الفيلم - عيران ريكليس – هو دعوة لوضع يد الإسرائيلي في يد الفلسطيني في محاولة لإيجاد المشترك الإنساني عند الجارين الأثنين الذي قدر لهما أن يكونا عدوين إلى الأبد.. فيتساءل بتعجب في فيلمه من قال إن الفلسطيني والإسرائيلي لا يمكن أن يتحولا إلى أصدقاء بعد عداوة؟. والفيلم تبدأ أحداثه بسقوط طيار إسرائيلي أسيراً في أيدي فلسطينيين في مخيم للاجئين في لبنان، قبل أن يحرره فتى يعاهده بأن يأخذه إلى مسقط رأسه في فلسطين، وعلى الطريق من لبنان إلى الحدود الجنوبية، تنشأ قصة صداقة بين أسئلة فرضت نفسها في ذهن الطبيب المرموق بعد إقدام زوجته على تفجير نفسها بمطعم يعج بالأطفال، وهو الذي اعتقد بداية أن الأمر ملفق وأن وجودها هناك لم يكن إلا بمحض الصدفة، ولكن رسالتها له حسمت الشك باليقين لتبدأ رحلته لاكتشاف كيف يعقل أن تقدم امرأة متحررة كمثيلتها الإسرائيلية تماما ومنغمسة لأبعد الحدود داخل ايقاع وحركة المجتمع الإسرائيلي أن تقدم على هذا العمل، كما أن علاقتهما الزوجية على أفضل ما يرام، فهو الطبيب المسلم المرموق الحاصل على جائزة لتوه من مؤسسة إسرائيلية مرموقة وهي تمنح لأول مرة لعربي..

سلام فياض في الفيلم الاميركي "الدولة 194"

الفتى الذي هجر لعب الصغار وانصرف إلى لعب الكبار، وبين الإسرائيلي الذي حاول أن يتنصل في البداية من العهد الذي قطعه قبل أن يعيده ضميره الإنساني! إلى الفتى خوفا عليه من أية تصفية حسابات معه لتحريره اسرائيليًا مهما كان السبب، وقد بالغ المخرج في إظهار صورة الجندي الإسرائيلي المثالية، وفي المقابل لم يدخر جهدًا في إظهار قسوة ميلشيا الكتائب المسيحية في التعامل مع الفلسطيني في تلك الفترة، ففي أحد المشاهد مثلاً، يخلى الطيار الإسرائيلي سبيل طفل من المخيم رغم أن الفرصة أتيحت له لقتله، أما القناص اللبناني الذي ينتمي إلى الكتائب المسيحية كما تدل الشعارات على الجدران وصور الشيخ بشير، فلا يتردد في قتل طفل أخر جريمته أنه فلسطيني!.

وفي مقابل هذه المقاربة العدائية للأحزاب المسيحية اللبنانية، لا يصور "ريكليس" أي ممارسات شاذة عند الإسرائيلي أو الفلسطيني، بل تنتهي القصة بعناق طويل بين الاثنين في مقر الأمم المتحدة على الحدود، ولكن بعد أن يفي الإسرائيلي بوعده ويأخذ الفتى إلى قريته ليزرع فيها شجرة زيتون ستبقى الشاهد على حق العودة...

والفيلم ينحو في اتجاه سريالي في رسمه لصورة الجندي الإنساني الذي يسعى بنوايا طيبة تجاه أعداءه والذي كان قبل الوقوع في الأسر يلقي بقنابله عليهم غير عابئ للبشر العزل، غير أن المخرج ألبس الجندي الإسرائيلي زيًا إنسانيًا..

ربما المخرج يسعى إلى يوتوبيا الثنائية القومية التي ينادي بها مثقفي العرب واليهود أو محاولة لتلطيف صورة الجندي الإسرائيلي والتي تسبقه سمعته البشعة عند ذكر مجازر لبنان وغزة والذي لا يفرق بين محارب وإنسان أعزل.

ونأتي أخيرًا إلى السينما الوثائقية ذات السردية البصرية الواقعية والتي يبدوا أن موضوع البحث عن "الوطن السليب" قد سيطر أيضًا على موضوع الفيلم الأمريكي "الدولة ١٩٤" للأمريكي "دان سيتون" حيث ارتكز اهتمام المخرج في متابعة رحلة - رئيس الوزراء الفلسطيني - سلام فياض لكسب التأييد الدولي لدخول فلسطين كعضو بالأمم المتحدة، كما يصور العمل الصعوبات ويرصد المواقف الدولية ويلقي الضوء على اتجاه الرأي العام الإسرائيلي ويتعاطى مع شباب "الفيسبوك"، أيضًا يتابع الربيع العربي وتأثيره على القضية الفلسطينية، ويجول بين اليساريين الإسرائيليين ويصور حملاتهم للضغط على حكومتهم، ثم يتوقف عند إسرائيلي أسس جمعية تضم أباء لشبان قتلوا من طرفي الصراع. جاء الفيلم في إطار من التعاطف الشديد مع القضية الفلسطينية.

كما جاء فيلم "عالم ليس لنا" ليتناول الجرح الفلسطيني وجاء هذه المرة ممهور بطابع فلسطيني خالص من خلال مخرجه الفلسطيني مهدي فليفل، وبطل العمل الفني هو مخيم عين الحلوة في لبنان، والشخصيات الرئيسية أهل مهدي وأصدقاؤه، وهو على الرغم من إقامته في الدنمارك إلا أن زيارته إلى المخيم لم تنقطع والمخرج ينقل للمشاهد هذا الارتباط الحميم من أهل المخيم بمونديال كرة القدم، حيث يصبح الجميع إما ألمان أو برازيليين حيث يلوذون بأنفسهم من همومهم وقضيتهم مؤقتًا، وينقادون إلى تلك الكرة المستديرة بشغف كبير. وينقل لنا وجه شاب عشريني ضاق بالحياة حيث الأفق معدوم والمستقبل غير آمن وهو لا يريد سوى ملجأ يبعده عن حياة المخيمات، وينقل لنا المخرج ذلك النموذج الذي يمثل الكثير من شباب المخيم الذي تحطمت آماله في حياة كريمة خارج أبواب المخيم.

مهرجان تورونتو هذا العام في إطلالته الجديدة رسم ملامح تعبر عن الحرية والتحدي في احتضانه للخطاب الثقافي السينمائي العربي والفلسطيني وأفسح المجال لسينما تعبر عن القضية الفلسطينية ليسطر صفحة هامة في تاريخ السينما الفلسطينية العالمية.

مذبحة صبرا وشاتيلاً في عيون وقحة

مذبحة صبرا وشتيلا

١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ م

مذبحة صبرا وشاتيلا هي مذبحة نفذت في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في ١٦ أيلول ١٩٨٢ واستمرت لمدة ثلاثة أيام على يد المجموعات الانعزالية اللبنانية المتمثلة بحزب الكتائب اللبناني وجيش لبنان الجنوبي والجيش الإسرائيلي. عدد القتلى في المذبحة لا يعرف بوضوح وتتراوح التقديرات بين ٣٥٠٠ و٥٠٠٠ قتيل من الرجال والأطفال والنساء والشيوخ المدنيين العزل من السلاح، أغلبيتهم من الفلسطينيين ولكن من بينهم لبنانيين أيضا. في ذلك الوقت كان المخيم مطوق بالكامل من قبل جيش لبنان الجنوبي و الجيش الإسرائيلي الذي كان تحت قيادة ارئيل شارون ورافائيل أيتان أما قيادة القوات المحتلة فكانت تحت إمرة المدعو إيلي حبيقة المسؤول الكتائبي المتنفذ. وقامت القوات الانعزالية بالدخول إلى المخيم وبدأت بدم بارد تنفيذ المجزرة التي هزت العالم ودونما رحمة وبعيدا عن الإعلام وكانت قد استخدمت الأسلحة البيضاء وغيرها في عمليات التصفية لسكان المخيم العزل وكانت مهمة الجيش الإسرائيلي محاصرة المخيم وإنارته ليلا بالقنابل المضيئة، وقاموا بقتل النساء والاطفال والشيوخ وكانت معظم الجثث في شوارع المخيم ومن ثم دخلت الجرافات الإسرائيلية وقامت بجرف المخيم وهدم المنازل.

حفلت العديد من الأدبيات الإسرائيلية بموجة سميت أثناء وبعد حرب لبنان عام ١٩٨٢م بـ"تأنيب الضمير" العابر على قطاع من المجتمع الصهيوني من قبل مثقفيه، والذين كانوا في واقع الأمر قلقين إما على صورة إسرائيل أن تهتز صورتها التى روجت لها الدعاية الصهيونية طيلة سنوات احتلالها لفلسطين كدولة ديمقراطية وإنسانية وحيدة في منطقة الشرق الأوسط، أو من الخوف من سيطرة "الكولونيا لية" العسكرية الصهيونية على المجتمع الإسرائيلي وبالشكل الذى لا يحقق أي قدر أو مساحة لمطامحهم الليبرالية، والتى كان يسعى من خلالها بعض المثقفين اليهود على تغيير شكل تلك السيطرة شبه المطلقة على مجتمعهم، وفيما لاح في الأفق في ذلك الوقت خلال سياق توجهات الصحف الإسرائيلية والتي بدا للوهلة الأولى أنها "صحوة ضمير" قد إستيقظ فجأة من سباته الطويل تجاه الجرائم التى مورست تجاه "الجوييم" (الأغيار) الفلسطينيين الذين تجمع بهم جغرافيا واحدة والذين شكلوا لعقود طويلة في الذهنية الإسرائيلية صورة واحدة لا تخرج عن كونهم مخربين وإرهابين يهددون في كل لحظة أمن وسلامة المجتمع الصهيوني بكل إنجازاته الحضارية على الأرض التاريخية لبني إسرائيل على حد زعمهم. وكانت مجزرة "صبرا وشاتيلاً" والتى تمثل أيقونة الحرب اللبنانية بما مثلته من مشهدية إنسانية فاجعة بؤرة اهتمام الرأي العام العالمي، ولم يعد هناك مكان للصمت لدى القوى التى تمثل الليبرالية والوجه الآخر الوسطي في المجتمع الإسرائيلي خاصة لدى بعض أدبائها وفنانيها، وارتفعت نبرة

مختلفة آنذاك في الفن مثلت ولأول مرة صوت "الفن الاحتجاجي" الذى خرج إلى الضوء ومن السياق المرسوم له في الماضي من قبل المؤسسة الصهيونية، ولم يعد هناك مجال للتقوقع على الفردية النرجسية الفنية، والتى كانت سائدة بفضل تشجيع الصهيونية لهذا اللون الفني وترويجها له لابتعاده عن الروح النقدية، فكان أن تأثر شكل الرواية والشعر وباقي الفنون ذات الاتصال الحميم والمباشر مع الجماهير كالأغاني بتلك الأحداث والجرائم البشعة التى اقترفتها الجيش الإسرائيلي في لبنان، وبدت في صورة توبيخ للضمير بدأت عند بعض القادة والضباط الإسرائيليين كإرهاصة شكلت النواة الأولي للحراك النخبوي الذى سرعان ما طال العديد من نخبة وصفوة المجتمع الإسرائيلي من فنانين وأدباء وناشطين من الجماهير الإسرائيلية، الذين لم يستسلموا لإتهامات الخيانة للوطن الأم من جانب الكثير من المتطرفين اليهود ولم يكترثوا للمؤسسات الثقافية ذات الهيمنة الصهيونية وراحوا ينتقدون بشاعة الأعمال العسكرية الإسرائيلية في لبنان، وذلك بفضل بعض المساحة التى خصصتها المؤسسة الإعلامية الصهيونية رغما عنها بعد أن هزت مذبحة صبرا وشاتيلاً العالم كله وصارت حديث الصحف والإعلام التليفزيوني ووكالات الأنباء العالمية. ولكن لا ينبغي أن نذهب بعيدا فالتصور الإسرائيلي بشكل عام للحقوق الفلسطينية كحقوق الاقليات في الكيان الصهيوني كالدروز وغيرهم وليس إعطاء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والمكفولة بتطبيق القانون الدولي فالعقلية الإسرائيلية

تجمع بشكل عام على أن الفلسطيني غير موجود سياسيا، وحين يتسامح فيعترف بوجوده فبوصفه إما أمرا مزعجا أو شرقيا بمعني غليظ وصاحب قسوة وبلادة، وإذا كان العربي يحتل مكانا يكفي لجذب الإنتباه فإنه يحتله كقيمة سلبية فهو يعاين كمخرب لوجود إسرائيل والغرب وإذا كان هذا العربي ذا تاريخ على الإطلاق فإن تاريخه جزء من التاريخ الممنوح له أو المستلب منه، من قبل التراث الاستشرافي وفي مرحلة تالية التراث الصهيوني، إذ يتوافق المجتمع الاسرائيلي كله مؤسسات وأفراد على زاوية مفهوم واحد الأمن ثم الأمن وهو مبرر كافي للإطاحة بكافة حقوق الإنسان الفلسطيني، إذ لا يوفر القانون الإسرائيلي الحماية للمواطن الفلسطيني من تعسف الاحتلال، ولا يعترف في الوقت ذاته بسريان مفعول القانون الدولي، ذلك فضلاً عن ازدياد مؤشر ارتفاع التطرف والعنف داخل أفراد المجتمع الصهيوني والتصعيد الدائم ضد الفلسطينيين العزل. فما حدث في عام ١٩٨٢ من تعاطف عابر ضد مذبحة صبرا وشاتيلاً ليس مؤشراً حقيقيا على استرداد المجتمع الإسرائيلي بعضا من إنسانيته فعقيدته التلمودية ملوثة بإباحة دماء الآخرين واستحلالها فلا حياة يستحقها الجوييم إلا إذا كانت في خدمة اليهود أو يعيشون كالنعاج في ظل رايتهم السداسية، إنه ليس مثيرا للدهشة أو غريباً عندما نعرف أن كثيراً من المستوطنين اليهود ينتهجون نفس الفكر الهمجي للنازية فعلي الجانب الآخر من المجتمع الإسرائيلي المتطرف كانت هناك تصريحات بشعة ومريضة بكراهية كل ما هو عربي وتنادى بإبادتهم كلياً ويكاد يكون عنوان الفكر الصهيوني مقارباً جداً لمقولة - زرادشت - نيتشة "دعوني أعلن لكم الحقيقة. لتكن أنظاركم منطلقة تفتش عن عدو لكم وقد لاحت في لمعاتها بوادر البغضاء، عليكم أن تجدوا العدو لتعملوا معه حربا. أحبوا السلام وسيلة لتجديد الحروب. وخير السلام ما قصرت مدته. تقولون إن الغاية المثلى تبرر الحرب أما أنا أقول لكم أن الحرب المثلي تبرر كل غاية. فقد أتت الحروب والأقدام بعظائم لم تأت بمثلها محبة الناس وما أنقذ الضحايا حتى الآن إلا أقدامكم لا إشفاقكم".

حلقات متتالية

لمـاذا أنـا فـتـح؟

دراســة

مفاهيمية – نضالية – وطنية

(الحلقة الرابعة)
بقلم/ المحامي لؤي عبده
عضو المجلس الثوري لحركة فتح

قدر شعبنا وحركته فتح أن ينطلق نضاله في واقع عربي جذور التعددية في عمقه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ونحن جزء من هذا الوطن العربي الكبير، وهذه الأمة. ولا يمكن تجزئتهما فالنسيج واحد، والجذور واحدة، والتربة التي نزرعها واحدة، واللغة التي ننطق بها منذ نعومة أظافرنا واحدة، وربما شعورنا واحد من المحيط إلى الخليج.

مجتمعنا العربي سيد التعددية في مجتمعات هذا الكون وهي حقيقة مهما حاولت الدكتاتوريات طمسها ونظريات الطرح النظري حاولت دمجها في قوالب لغوية واجتماعية واقتصادية مختلفة.

نحن مجتمع نسيجه ومكوناته تاريخية منذ الأزل وإلى الأبد .. قبلية، وعشائرية، وطائفية، مجتمعات بدوية أو زراعية أو مدنية وحتى دينية وطبقية، بتعددية ثقافية سياسية فكرية. فكل ما يعتقده الباحثون والكتاب، لدينا منه الكثير بلا حرج.

نتفق على أن مجتمعنا العربي لا تظهر فيه الظواهر والحركات صدفة أو من العدم .فإذا سلمنا جدلا بأن العوامل الذاتية والموضوعية حقيقة فلسفية علمية؛ فإن النتيجة واحدة. إلا أن المهم أن تكون العلاقة مبنية على الانسجام والتفاعل الأفقي والعمودي بينهما حتى يحدث التطور. فالتناقضات مصدر التطور، والمنافسة مصدر للتطوير. و هذا يعني نشوء صراع بين الأشياء يأتي بالتطور الإجباري.. لأن التطور والتقدم لا يحتاج إلى تصريح أو إذن من أحد أو نظام أو حتى جماعة. ومن يؤمن بهذا القانون الجدلي يؤمن بأن الحركات لا تأتي إلى حيز الواقع دون سبب أو علة.

لذا فإن حركات التحرر الوطني – هكذا سُميت- ؛ انطلقت بسبب التحفيز الناشئ من ممارسات الظلم والقمع والاضطهاد والعدوان من الاستعمار الأجنبي الذي احتل البلاد وسيطر على أهلها ومواطنيها عنوة وبقوة احتلالية عسكرية.

بالتالي، ليس مستهجنا بل من الطبيعي في المجتمع والحياة أن تخرج الفئة أو المجموعة الوطنية إلى حيز الواقع وتعلن النضال ضد هذا الظلم وسببه.

فلسطين خضعت للاستعمار قديما وحديثا ولاحتلال صهيوني إسرائيلي، وقد تقاطع المستعمرون والمحتلون جميعا بفكرة استراتيجية استعمارية حول فلسطين ترتكز على ما تتمتع به أرضها من خصائص جغرافية واستراتيجية ووجودية تتناسب وأطماع الاستعمار الآتي من الغرب، والساعي للسيطرة الدائمة على الوطن العربي وخيراته المادية والطبيعية، ومصادر الطاقة فيه.

إلا أن الخطر الحقيقي والنهائي الذي حل بالمنطقة جميعها هو الاحتلال الصهيوني الغازي لفلسطين والمنطقة العربية هادفا لبناء بنية اجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية وسياسية في إحلال مبرمج مكان بنية فلسطين الأصيلة ثقافيا واجتماعيا و سياسيا في استهداف لكافة مورثات الوجود للشعب الفلسطيني؛ بهدف إفناء بنيته على أرضه، و تمكين الاحتلال من الاستمرار وامتلاك الأرض، في صراع شامل لا يرتكز على الحكم العسكري وفقط.

من هنا، ذكر المفكرون والمحللون الاستراتيجيون أن الصراع في فلسطين "وجودي "طرفاه هما "نفي النفي" مهما كانت الظروف.

وقد حققت الصهيونية "العالمية" وأداتها إسرائيل بعد إنشاء كيان الاحتلال على أرضنا الكثير من مفهومها للصراع. حيث أجبرت

مئات الألوف من أبناء شعبنا النزوح من فلسطين في لجوء المقهورين إلى دول عربية مجاورة. وإمعانا في تلك التصفية الوجودية في بدايات الاحتلال؛ دمرت المئات من القرى والأحياء العربية لتقيم مكانها أحياءها وقراها ومستوطناتها التي استولت على الأرض الفلسطينية لإقامتها.

ثم فرض الاحتلال كما هائلا من الإجراءات والقوانين والسياسات التي تحرم على الفلسطيني البقاء في ظروف وبنية ثقافته التاريخية، لترسيخ "الترانسفير – "الهجرة-؛ رغبة في الوصول إلى حالة "الدولة اليهودية" المطلقة كما حلم بها ثيودور هيرتسيل في كتابه "الدولة اليهودية" التي وظف لأجلها كل المقدرات اليهودية والقرارات والتوصيات والجهود لتحقيق مؤتمر بازل في سويسرا ١٨٩٧"م."

إن الحرب الوجودية في فلسطين "صراع عميق" تاريخي أممي، تتركز فيه معادلات كونية وتقاطعات مصالح تدفعه للأجل الطويل الممتد، وهذا ما أدركته حركة فتح وبنت ثقافتها النضالية و الكفاحية على مفهومها لمضمون الصراع وأبعاده حفظا لتلك البنية الثقافية والتاريخية للشعب الفلسطيني من أجل الأجيال المتعاقبة .وبكل بساطة اختصرت تفسيرها للصراع بأنه وطني قومي يحتاج للعمق العربي طالما يطال الثقافة العربية التي تمتد من رحمها فلسطين التي تمثل رأس الحربة في الصراع.

وعليه؛ رفعت فتح شعارها منذ بداياتها الثورية "البنادق كل البنادق صوب العدو المركزي"؛ لا لأنها أرادت وحدة أرض المعركة وفقط؛ بل لتحقق الوحدة الوطنية المستديمة ضمانة لوحدة الجبهة الفلسطينية الداخلية عبر مراحل الصراع مع هكذا عدو متفوق متمكن.

الشعب الفلسطيني في واقع ما بعد النكبة تعرض للشتات والتشرد، واحتاج لمن يقود وحدته الاجتماعية والثقافية والنضالية حفظا لتلك الهوية المستهدفة من الاحتلال كي يواصل معاركه في ميزان قوى ليس في صالحه أبدا، وقد حملت فتح تلك المهمة الرئيسية في عملها على تغيير ميزان القوى لصالح نضالات شعبها وأهدافه وحقوقه. فبالوحدة الوطنية وتأجيج الصراع مع العدو المركزي؛ يمكن أن تُفجر الطاقات الوطنية والعربية في كافة المراحل، ويكفل ذلك إثارة القلق بل الرعب لدى العدو الذي سعى دوما لتدمير شعبنا داخليا ونضاليا لقتل روح التمرد والثورة والنضال لدى أبنائه، وأن يبقى خاضعا في قفص الوصاية والاندماج في المجتمعات الأخرى، وبهذا يضمن المشروع الصهيوني استمراره ووجوده متمثلا في دولة إسرائيل وسيطرتها على ميزان القوة في المنطقة.

لقد كانت و ما زالت مشاريع الثورة والمقاومة محظورة في المنطقة وفي أفضل أحوالها محاطة بالحذر و الرقابة و التضييق؛ لما تحمله من خطورة قد تنقلها موازين القوى ممثلة بالاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة وحلفائها للمنطقة بأسرها، لذا كان على حركة فتح أن تخوض نضالها بفكر براجماتي يحفظ رؤيتها للصراع ولغة المراحل و متطلباتها مع استمرار المتابعة والقراءة النضالية لمجريات الأمور و تطوراتها.

أمام كل تلك الحيثيات تمسكت حركة فتح بمشروع منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني وضامنا لاستقلالية القرار ووحدة القوى الوطنية.

بهذا أعادت "فتح" مركزية الكيان السياسي والوطني والمعنوي للشعب الفلسطيني، وعززت حضوره في المحافل الدولية في زخم مستمر يُرسخ مفهوما عالميا بأن الفلسطينيين شعب له هوية و طُرد عنوة من أرضه التي له حقوقه فيها، وضمنت مواجهة التحديات العظام التي تحيط بالشعب الفلسطيني ومستقبله في المضي في طريق الحركة واستعادة أرضه ووجوده "المستقل" عليها .. ذلك الطريق الذي لم يكن سهلا ممهدا؛ بل كان وما زال وعرا محفوفا بالمخاطر والعواصف.

من قصص البطولة والفداء

الذكرى الـ١٢ لانتفاضة الاقصى

الانتفاضة الفلسطينية الثانية أو انتفاضة الأقصى، التي اندلعت في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، لم تكن هذه الانتفاضة مثل سابقتها حيث تميزت "انتفاضة الأقصى" بكثرة المواجهات المسلحة وتصاعد وتيرة الأعمال العسكرية بين المقاومة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي، استشهد خلال هذه الانتفاضة قرابة ٤٤١٢ شهيدا فلسطينيا و٤٨٣٢٢ جريح، ومرت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة خلالها بعدّة اجتياحات إسرائيلية منها عملية الدرع الواقي وأمطار الصيف والرصاص المصبوب.

اندلعت المواجهات بين المصلين وجنود الاحتلال في ساحات المسجد الأقصى إثر قيام أرئيل شارون، وهو شخصية سياسية عسكرية محتقرة فلسطينيا لارتباطه بمذابح ضد الفلسطينيين على مدى أكثر من ٥٠ عاما، بدخول المسجد الأقصى وتجوله في ساحاته مما أثار استفزاز المصليين الفلسطينيين، فسقط ٧ شهداء وجرح ٢٥٠ وأصيب ١٣ جندي إسرائيلي وكانت هذه بداية أعمال الانتفاضة.

قرية المْجيدل

كانت القرية مبنية على المنحدرات الجنوبية الخفيفة الانحدار لوادي المجيدل في ناحية طبرية (لواء صفد)، وعدد سكانها ٢٢ نسمة، وكانت تؤدي الضرائب على القمح والشعير والأشجار المثمرة والماعز وخلايا النحل و في أواخر القرن التاسع عشر، وصفت المجيدل بأنها قرية مزدهرة، مبنية بالحجارة والطين. وكانت تقع في الجانب الشمالي من نجد صغير، وكانت بساتين الزيتون تزرع في ركنيها الشرقي والجنوبي. قدر عدد سكانها (سنة ١٨٥٩) ب ٨٠٠ نسمة، وكانوا يزرعون ١٠٠ فدان من الأرض (الفدان = ١٠٠- ٢٥٠ دونما). وكانت ينابيع عدة تتدفق في جوار القرية ولا سيما في جنوبيها الغربي. أما شكل المجيدل فكان مثلثا، وكانت منازلها متحلقة بعضها حول بعض ومبنية بالحجارة والطين، أو بالحجارة والأسمنت، أو بالخرسانة. في سنة ١٩٤٥، كانت المجيدل ثالثة كبرى القرى في القضاء من حيث عدد السكان، وكان سكانها يتألفون من ١٦٤٠ مسلما، و٢٦٠ مسيحيا، وكان فيها مدرستان ابتدائيتان: واحدة للبنين، والأخرى للبنات. كما كان فيها كنيسة ودير تابعان للروم الكاثوليك ومجلس بلدي لإدارة شؤونها .

استنادا الى (تاريخ الهاجاناه) فان المجيدل وقعت، كجارتها معلول في قبضة إحدى لواء غولاني. وجرى ذلك بتاريخ ١٤ أو ١٥ تموز\ يوليو ١٩٤٨، في أثناء المرحلة الثانية من عملية ديكل وذلك مع تركيز الجيش الإسرائيلي على تطويق الناصرة، وقد ضلل الهجوم على هذه القرية المدافعين عن الناصرة، وساقهم الى الاعتقاد أن المدينة ستهاجم من الجنوب. ويقول (تاريخ الهاجاناه): "يبدو أن عرب الناصرة كانوا واثقين من قدرتهم على صد أي هجوم من هذه الناحية [أي الجنوب]"، لكنه يستطرد في الكلام على كيفية وقوع الهجوم على الناصرة من الشمال الغربي، من قبل وحدات إسرائيلية حشدت في بلدة شفا عمرو التي كانت احتلت سابقا). كانت المجيدل من قرى الجليل الأسفل التي أخليت تماما من سكانها، ثم سويت بالأرض. وقد وصل الى الناصرة فيما روي نحو ١٢٠٠ لاجئ من المجيدل بحلول نهاية تموز\ يوليو ١٩٤٨، لكن من غير الواضح هل ظلوا هناك أم لا اما القرية اليوم فمعظم أنحاء موقعها مغطى بغابة صنوبر يستعملها الإسرائيليون منتزها. وكل ما بقي من أبنية في الموقع هو الدير وأجزاء من الكنيسة (المهدمة)، ولا يزال الرهبان يعيشون في الدير. كما لا تزال بقايا من منازل مدمرة وحيطان مقبرة ماثلة للعيان. وينبت الصبار وشجر التين والزيتون والرمان في الأراضي المحيطة بالموقع، والتي تحتوي على عدة آبار.

« فى بداية العام الدراسى الجديد »
إسرائيل تفرض على طلبة عرب 48 دراسة تاريخ قيادات صهيونية عنصرية بارزة .

ثوار عطاء

كُتبت بعد ان أكد الإنسان الفلسطيني وجوده وأصبحت له هويته بكفاحه.

سميرة ابو غزالة

لن نذوف في يوم دمعة
لن نطفئ في غدنا شمعة
سنزيل عن الارض الاحزان
وتعود فصول أربعة
والأرض تعود إلى الدوران
فالثائر لا يرضى ذلاً
الثائر قبضته حرة
سيفجر في الأرض البركان
.....
سيعود الطفل إلى البيت
والشيخ ومسبحة الصلوات
سيعود الحب الى الأرض
والقمح سينمو في الحقل
والفل وأزهار الورد
فالثائر لا يرضى ظلماً
سيعيد الى الدنيا السلما
والأرض سيزرعها إيمان
لن أبخل يوماً بحياتي
مادام الظلم له أعوان
سأعيش لأصنع ثاراتي
لأزيل عن الارض العدوان
سيعود الطفل إلى البيت
والدفء وتمتمة الصلوات
فالثائر نبوع ثرة
والثائر قبضته حرة
سيدك أساطين الطغيان
.....